

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٠١

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ماريوس غرينيوس ..... (كندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.11-61024 061213 091213



\* 1 1 6 1 0 2 4 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٠١ لمؤتمر نزع السلاح قائلاً: أود بداية أن أرحب بحفاوة بزميلنا من إثيوبيا، سعادة السفير مينيليك أليمو غيتاهون - ولا شك أنكم ستعلموني طريقة نطق اسمكم الكريم نطقاً سليماً - الذي تولى مهام ممثل حكومة بلده في المؤتمر. وأود اغتنام هذه المناسبة لأؤكد له كامل تعاوننا ودعمنا.

والآن، وقبل أن تنتقل إلى قائمة المتكلمين التي بين أيدينا، أود أن أقول إن البعض اهتم بما تحدثنا عنه في الجلسة العامة وفي الجلسات غير الرسمية بشأن ما أطلق عليه الجدول الزمني الإرشادي. وأرجو أن يوضح البيان الذي سألقيه كل ما تبقى من مسائل.

والآن، أود أن أستعرض معكم الجدول الزمني الإرشادي الذي اقترحته على حضراتكم في جلستنا العامة الأولى عن أعمالنا هنا هذا الأسبوع والذي يليه. وقد أعربت الدول الأعضاء، أثناء مشاوراتي معها على مدى الأشهر الماضية، عن رغبتها الصريحة في أن يركز مؤتمر نزع السلاح على القضايا الأساسية الأربع في إطار مساعيها الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وعليه، يعد الجدول الزمني الإرشادي الذي اقترحته دعوة إلى أن ننظم اجتماعين عامين يومي الثلاثاء والخميس على مدى الأسبوعين المقبلين بحيث يتمحوران حول كل قضية من القضايا الأساسية الأربع على قدم المساواة. والمراد من هذا الاقتراح منح الوفود ما يكفي من وقت لإعداد بياناتها أو هيئة خبرائها مسبقاً. وكل ما أرجوه هو أن يكون تبادل الآراء في الجلسات العامة مفيداً بحيث يقترب مؤتمر نزع السلاح من وضع جدول زمني وبرنامج عمل. وليس ما اقترحته جدولاً زمنياً في إطار المادة ٢٠ من النظام الداخلي، ولم أسع إلى استصدار قرار. ولن يُعد تقرير عن هذه الجلسات، ما عدا سجل الأمم المتحدة المعتاد للجلسات العامة، أي المحاضر الشفوية. ولن تُعقد مفاوضات أو مفاوضات تمهيدية. فكل عملنا سيكون وفقاً للنظام الداخلي. ولن يوضع أي قيد أو يفرض أي التزام على أي وفد بشأن مخاطبة الجلسات. فالمادة ٣٠ من النظام الداخلي واضحة: يحق لكل دولة عضو أن تطرح أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر في جلسة عامة.

لذا، أشجع اليوم المتكلمين على أن يركزوا ملاحظاتهم على قضية نزع السلاح النووي. وسأدعو المتكلمين يوم الخميس هذا إلى أن ينظروا في القضية الثانية من القضايا الأساسية الأربع: وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وسيخصص يوم الثلاثاء القادم لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. أما يوم الخميس المقبل فيُفرد لضمانات الأمن السلبية. لكن اسمحو لي بأن أكرر أنه يمكن الإدلاء بأي بيان بشأن أي موضوع في أي وقت. أرى أن الوفود إذا ركزت على كل قضية من القضايا الأساسية الأربع، بناء على ما اقترحته، فإن تبادلنا للآراء بشأن المضمون سيكون مثمراً.

والآن، أود الانتقال إلى قائمة المتكلمين.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** قائلاً سيدي الرئيس، أتناول الكلمة اليوم لأتحدث عن قضية نزع السلاح النووي، وهي أهم بند في جدول أعمالنا. لكنني أود، قبل معالجة القضية، أن أعلق على بيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي أدلى به في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

أشار الأمين العام إلى أنه انبثق عن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل العالمي الوحيد المعني بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، معاهدات تاريخية وطّدت الأمن الدولي وأوضحت في الوقت نفسه أن "التعاون المتعدد الأطراف يمكن أن يحقق المصلحة العالمية والمصلحة الوطنية على حد سواء". إننا ننظر إلى هذا الأمر على أنه جانب ذو أهمية بالغة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تجري في مؤتمر نزع السلاح، لأنها يجب ألا تقتصر على تحقيق المصلحة العالمية بل وتحقيق المصلحة الوطنية أيضاً.

ويستتبع ذلك أنه لا يمكن إبرام معاهدة دولية لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة إذا تعارضت مع المصالح الوطنية لأي دولة عضو. وقد أكد هذا الرأي بوضوح الأسبوع الماضي في المؤتمر ممثل إحدى القوى الكبرى بقوله إن تدابير تحديد الأسلحة المتعلقة بالفضاء الخارجي يجب أن تستوفي معايير الإنصاف وقابلية التحقق الفعال وتعزيز الأمن القومي للدولة المعنية وحلفائها. وعلى هذا الأساس بالضبط اتخذت باكستان موقفاً من المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لأن هذه المعاهدة المعيبة وغير المنصفة قد تقوض مصلحة باكستان الوطنية، حسبما أوضحنا في مناسبات عدة.

ونرحب أيضاً باعتراف الأمين العام بأن الجمود في مؤتمر نزع السلاح دام أكثر من عقد من الزمان. وهذا الجانب غائب عن كثير من الوفود التي يبدو أنها نسيت الآن أن مؤتمر نزع السلاح وصل إلى طريق مسدود، ليس في السنتين الأخيرتين وإنما في السنوات الاثنتي عشرة الفائتة. فالمسؤولية عن هذا المأزق الذي دام عقداً من الزمن لا تقع على باكستان وإنما على قوى كبرى معنية. وأقل ما يقال في هذه الحالة هو أن من المستغرب أن البلدان الأكثر صخباً اليوم في التنديد بالجمود الحالي كان لسانها معقوداً في صمت محسوس خلال العقد المنصرم، ولم تُفك عقدة لسانها سوى الآن لتصف المأزق بأنه غير مقبول.

وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تعليقاً جديراً بالترحيب عن انفصال مؤتمر نزع السلاح عن التطورات الإيجابية الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وكان وفد بلدي قد أبدى الملاحظة نفسها من قبل في مناسبات عدة. وقد تعودت بعض القوى الكبرى، في هذا المؤتمر كما في اللجنة الأولى، على أن تمجّد فضائلها وتدعي، على أعلى المستويات، التزامها بترع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. لكن أعمالها وسياساتها تتناقض كلياً مع هذه الأهداف.

ففي مؤتمر نزع السلاح أو في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، ما فتئت هذه القوى تعارض بدء المفاوضات عن نزع السلاح النووي بل حتى عن أن تشمل ضمانات الأمن السلبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي الأمم المتحدة، ما انفكت نفس القوى تعارض اتخاذ قرارات عن هذه المسائل. بل إنها رفضت عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة عن نزع السلاح كانت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعت إليها. والأسوأ من ذلك سياسات الانتقاء والتمييز والكيل بمكيالين التي تنتهجها مدفوعة باعتبارها سياسية تتفق مع مركزها وسعيها إلى الربح، وهي سياسات مُنحت بموجبها إعفاءات لبعض الدول، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لنظام عدم الانتشار الدولي إضافة إلى التزاماتها وتدابيرها السياسية الوطنية.

وهذه هي الأسباب التي تفسر المأزق الراهن في مؤتمر نزع السلاح. فظمانا الداخلي لا تشوبه شائبة في جوهره ولا يفتقر إلى تلك المسؤولية التي أشار إليها الأمين العام والتي يجب أن تنبع من ميزة العضوية في مؤتمر نزع السلاح. ويجب أن تنطبق الميزة والمسؤولية على جميع الأعضاء بنفس القدر لأننا جميعاً متساوون في هذا الحقل ولا أحد ينعم بالمساواة أكثر من غيره. وعليه، فكلنا متساوون في المسؤولية أيضاً.

وليس في وسع دولة، أياً كانت قوتها، أن تكون سياساتها في مؤتمر نزع السلاح متنافرة ومتعارضة مع سياساتها خارج المؤتمر. فهذا واقع اعترفت به عدة دول أعضاء في بياناتها أثناء الجلسة التفاعلية مع الأمين العام للأمم المتحدة، وفي هذا الحقل كذلك، وفي اللجنة الأولى. وقد اعترفنا جميعاً بأنه لا يمكن أن يستمر مؤتمر نزع السلاح في إغفال الواقع السياسي في العالم. وعليه، ترى بعض الدول أن الخروج من مأزق مؤتمر نزع السلاح هو تخلي بعض الدول عن سياساتها القائمة على التمييز والكيل بمكيالين ووفائها كلياً بالتزاماتها الوطنية والدولية المتعلقة بحماية نظام عدم الانتشار الدولي ودعمه.

إن السعي إلى تغيير النظام الداخلي للمؤتمر من خارجه مسعى خائب لأن مؤتمر نزع السلاح نفسه هو الوحيد المخول فعل ذلك. ثم إن خيار نقل المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج المؤتمر، من جهة أخرى، محكوم عليه بالفشل. فأية معاهدة تكتفي فقط بحظر ما يُنتج مستقبلاً من مواد انشطارية لن يعول عليها حتى في عدم الانتشار، ناهيك عن نزع السلاح. والأفضل من ذلك بكثير هو إبرام اتفاقية تكفل خفض مخزونات المواد الانشطارية إضافة إلى حظر إنتاجها مستقبلاً، وهو هدف تؤيده أغلبية المجتمع الدولي. وعلى من يفضلون نقل المفاوضات عن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى خارج مؤتمر نزع السلاح أن يعترفوا أيضاً بأنه يمكن الأخذ بهذا الخيار في التفاوض بشأن قضايا ملحة أخرى مدرجة في جدول أعمالنا، مثل نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وينقلني هذا إلى موضوع نزع السلاح النووي، وهو علة وجود مؤتمر نزع السلاح. فكلنا أطراف في قرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كرسّت لنزع السلاح، وهي القرارات التي أنشئ مؤتمر نزع السلاح على أساسها من أجل التفاوض بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية.

وبالنظر إلى ما سمعناه مؤخراً من الأمين العام للأمم المتحدة، من المناسب أيضاً التذكير هنا بخطابه إلى معهد الشرق - الغرب، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، المعنون "الأمم المتحدة والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية". ففي هذا الخطاب الذي يدخل في صلب ما نحن بصددده، قدم الأمين العام مقترحاً من ٥ بنود على أنه مساهمة منه في تجديد جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي. وكان الأمين العام قد حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص، في أول مقترح له، على أن "تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدة بإجراء مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى نزع السلاح النووي". وذكر الأمين العام ضمن مقترحاته لبلوغ هذا الهدف، أن "تفاوض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية تستند إلى نظام متين للتحقق، وهو ما اقترحه الأمم المتحدة منذ وقت طويل". والأهم من ذلك أن الأمين العام دعا القوى النووية إلى أن "تجاوز الدول الأخرى بفاعلية بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فهو المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح في العالم".

ومن المؤسف والواضح أن الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية لم تعر توصيات الأمين العام اهتماماً لأن بعضها مستمر في إعاقه تحقيق توافق في الآراء على التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية، وقد كان ذلك دائماً منذ إنشاء المؤتمر قبل عقود عدة، عقب الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح.

وتوفر المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح الآلية الوحيدة للتصدي لتهديدات الأسلحة النووية للأمن والاستقرار الدوليين. وكنت قد ذكرت من قبل أن بعض القوى الكبرى تدعي أن البيئة العالمية اليوم أدعى إلى تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي، وتُقيم ادعاءات عريضة عن التزامها بإخلاء العالم من الأسلحة النووية، لكنها تعارض شروع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن هذه القضية. إن مثل هذا الكيل بمكيالين عصي على التفسير.

في الوقت نفسه، تواصل بعض القوى النووية الكبرى خلافاً لادعاءاتها بشأن نزع السلاح النووي، تطبيق سياسات تقوم على مفهوم الردع النووي والتدمير المتبادل المحقق الذي كان مستخدماً إبان الحرب الباردة وتجاوزه الزمن. ويبدو أن انتهاء الحرب الباردة منذ أكثر من عقدين لم يغير كثيراً في التزامها بالحصول على أسلحة نووية أقوى وأشد فتكاً.

ولعل الأخطر من ذلك هو المفهوم الذي بدأ ترويجه ومؤداه أن تلك الأسلحة لا تقتصر على الردع، بل يمكن استعمالها حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وللعلم، فإن ميثاق الأمم المتحدة يلزم الأمم بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ويشمل ذلك الإلزام استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبالمثل، قضت محكمة العدل الدولية، في قرارها التاريخي الصادر في عام ١٩٩٦، بأن الدول ملزمة بـ "السعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تنتهي بترع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة".

ونحن نرى، أن قرارات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح تظل الإطار الدولي الأوضح المعتمد بتوافق الآراء الذي ينظم آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف، وكذا أهدافها ومبادئها. وتعتقد باكستان، ومعها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها ١١٨ بلداً في حركة عدم الانحياز، أن قضية نزع السلاح النووي جاهزة للتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. إن ذلك هو غرض المؤتمر الرئيس، ويجب أن ينسجم مع وظيفته المتمثلة في بدء التفاوض فوراً بشأن وضع اتفاقية لترع السلاح النووي.

**السيد إيوبولوس (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** قائلاً سيدي الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام (آيسلندا، وتركيا، والجزيل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وكرواتيا) والبلدان المشمولان بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحهما للانضمام (البوسنة والهرسك، وصربيا) بجانب أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وكنا لخصنا في بياننا الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ آراء الاتحاد الأوروبي بصفة عامة في الوضع الراهن في مؤتمر نزع السلاح. وإننا نشعر بالامتنان لأن الفرصة متاحة اليوم وستتاح في الاجتماعات القادمة لبحث بعض القضايا الأساسية بمزيد من التفصيل. وأود اليوم تناول قضية نزع السلاح النووي.

يسهم الاتحاد الأوروبي بهمة في المساعي العالمية الرامية إلى إيجاد عالم يشعر فيه الجميع بمزيد من الأمان وإلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار.

واسمحوا لي، ونحن نضع هذا الهدف الجامع في الحسبان، بأن أنقل إليكم تهاني السيدة كاثرين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، التي وجهتها إلى مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس الدوما والمجلس الاتحادي بالاتحاد الروسي، على إقرار التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت). ونحن نرحب بتصميم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية - اللذين يمتلكان ٩٥ في المائة من مخزون الأسلحة النووية العالمي - على إحراز تقدم في تنفيذ التزاماتهما الواردة في هذا الاتفاق التاريخي. ويظهر كلا البلدين رغبته في تعزيز الأمن العالمي عن طريق خفض عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنشورة وأجهزة إيصالها ووضع نظام للتحقق يفيد كلا الطرفين. ونشجع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على الإسراع بتنفيذ هذا الاتفاق ومواصلة المفاوضات لزيادة تقليص ترسانتيهما النوويتين، بما فيها

الأسلحة غير الاستراتيجية. وندعوها وجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية غير استراتيجية إلى إدراجها في تدابيرها العامة المهادفة إلى تحديد أسلحتها ونزع سلاحها بقصد الحد منها تدريجياً وإزالتها نهائياً.

وقد رحبنا بنتائج المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ وتوافق الآراء الذي تحقق بشأن خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي الواردة في وثيقته الختامية. وأكدت الدول الأطراف من جديد التزامها المشترك بالحفاظ على وحدة معاهدة عدم الانتشار، وكررت من ثم تأكيد أهميتها. ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تنضم إليها بصفقتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بأن ينفذ، دون إبطاء، خطة العمل التي تتضمن تدابير لتعزيز الجهود الدولية المتعلقة بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بإعلان الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن أنها ستجتمع في باريس في عام ٢٠١١. لمتابعة نتائج المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ومن أولويات الاتحاد الأوروبي المهمة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة، والذي يتضمن بالخصوص هدف تنظيم مؤتمر في عام ٢٠١٢ عن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولدعم هذه العملية، نخطط لاستضافة حلقة دراسية في عام ٢٠١١ بمشاركة جميع البلدان المعنية.

إننا ملتزمون بمواصلة نزع السلاح النووي وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بتقليص الأسلحة النووية الاستراتيجية وأجهزة إيصالها منذ نهاية الحرب الباردة، وبالإجراءات المهمة التي اتخذتها دولتان عضوان في الاتحاد الأوروبي في هذا المضمار. ونشدد على الحاجة إلى خفض كل المخزونات العالمية من الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، لا سيما من لدن الدول التي لديها أكبر الترسانات. ونعترف في هذا الصدد بتطبيق مبدأ اللارجعة لتوجيه جميع التدابير في مجال نزع السلاح النووي باعتبار ذلك مساهمة في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وتعزيزه، مع وضع هذه الشروط في الحسبان. وعلينا أن نستمر في مساعيها لتعزيز الشفافية والتدابير الطوعية لبناء الثقة من أجل دعم مواصلة التقدم في نزع السلاح. فالاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز الشفافية الذي أثبتته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الأسلحة النووية التي بحوزتها، خاصة الدولتان العضوان في الاتحاد الأوروبي. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

وتكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتتصدر قائمة أولويات الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يكون تجديد الالتزامات السياسية بمواصلة التصديق عليها، لا سيما وسط بعض الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، مثل إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية، دافعاً جديداً لجهودنا الرامية إلى

إدخال هذه المعاهدة الرئيسية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى إكمال نظام التحقق المتعلق بها وتفكيك جميع مرافق التجارب النووية على نحو يسمح للمجتمع الدولي بأن يطلع عليها. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم كبير للأمانة التقنية المؤقتة التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغرض تعزيز نظام الرصد والتحقق. ونحن نرحب بحفاوة بزيادة الولايات المتحدة مشاركتها في جميع أنشطة اللجنة التحضيرية للمنظمة.

واسمحوا لي، أخيراً وليس آخراً، بأن أذكر بالأولوية الواضحة التي يوليها الاتحاد الأوروبي لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فمن شأن معاهدة من هذا القبيل أن تكون خطوة كبيرة في عملية نزع الأسلحة النووية وأن تعزز عدم الانتشار النووي. وسنتناول موضوع هذه المعاهدة في بيان مستقل يوم الخميس.

**السيدة خاكيز هواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** فقالت: سيدي الرئيس، عندما خاطبت المكسيك مؤتمر نزع السلاح لأول مرة، في ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٢، أعلنت قرارها من جانب واحد بعدم الحصول على أي نوع من الأسلحة النووية أو وسائل إيصالها أو حيازتها أو الترخيص بوجودها في إقليمها.

وتعتقد المكسيك أن استخدام الأسلحة النووية يتعارض مع جميع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وهي، إضافة إلى ذلك، تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وتعد جريمة في حق الإنسانية، وهذان أمران أكدتهما الجمعية العامة في كثير من قراراتها. إننا نشكك في الحجّة القائلة إن من شأن الأسلحة النووية أن تسهم في أمن العالم، ونرفض حيازتها لأجل غير مسمى لأي سبب من الأسباب، مثل الردع. فلا يمكن لأي تدبير أممي أن يبرر الآثار الإنسانية الفظيعة لاستخدامها.

وعليه، دفعت المكسيك، فردياً أو بجمعية أصدقائها وحلفائها في ائتلاف البرنامج الجديد، بأن الضمانة المطلقة الوحيدة للحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها كلياً.

ومنذ ذلك البيان الأول في عام ١٩٦٢، ما برحت المكسيك تشدد على أنه كان، ولا يزال، ويمكن، ويجب، السعي إلى نزع السلاح النووي عن طريق اتخاذ الدول قرارات تلقائية إلى حين التوصل إلى اتفاق عالمي متعدد الأطراف. وعليه، نرحب بأي إجراء أحادي أو ثنائي أو إقليمي يعزز خفض الأسلحة النووية والحد منها وإزالتها أو يحظر استخدامها. وهذه هي الروح التي اهتمت بها الإجراءات التي اتخذتها المكسيك لتشجيع إيجاد أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في منطقة ذات كثافة سكانية عالية.



بيد أن هذه الإجراءات لا تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف التي انتظرناها عقوداً والتي لا يرجح عقدها. وتدعو الضرورة إلى استحداث عملية متعددة الأطراف تؤدي إلى إبرام صك أو مجموعة من الصكوك الملزمة في هذا المجال مشفوعة بآلية فعالة للتحقق.

ولما كانت هذه العملية غير موجودة، فإن المكسيك تؤكد أهمية معاهدة عدم الانتشار النووي بوصفها أساس النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولأن المكسيك عضو في ائتلاف البرنامج الجديد، فإنها تدفع بأن نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتان متآزرتان وبأن من الضروري تنفيذ كليتهما وفقاً لمبادئ اللارجعة والشفافية والتحقق. ومع أن هاتين العمليتين متكاملتان، فإن التقدم في إحداهما لا يجوز أن يعتمد على التقدم في الأخرى.

وترحب المكسيك بالنهاية الموفقة للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، واعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر وخطة عمله. ففي الوثيقة الختامية، تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمسارعة إلى تنفيذ التزاماتها التي قطعتها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي، ومنها التزامها الجازم بإزالة ترساناتها النووية كلياً.

ورغم هذا الإنجاز الذي ساهم في زخم جدول أعمال نزع السلاح، فإننا لا نزال نشعر بالإحباط بسبب عدم إحراز أي تقدم في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي تلزم الأطراف بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن وضع معاهدة نزع عام وتام للأسلحة في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

ولا يمكننا أيضاً، نحن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الممثلين في مؤتمر نزع السلاح، أن ننفذ اتفاقنا على إنشاء هيئة فرعية تابعة للمؤتمر لمعالجة قضية نزع السلاح النووي. وواضح للمكسيك أن ولاية مؤتمر نزع السلاح هي التفاوض؛ وأقل ما يقال هو أننا نستغرب أن المؤتمر نفسه قد سلم، لدى وضعه برنامج عمله، بأنه لا يسعه إلا النظر فيما جاء في البند الأول من جدول أعماله وليس التفاوض بشأنه.

ونعلم جميعاً أن مفاوضات متعددة الأطراف في ميدان حقوق الإنسان جرت قبل مؤتمر نزع السلاح وخارجه، وهذا ما يوجب علينا النظر فيما إذا كان من المجدي، في الوضع الراهن، المراهنة على المؤتمر ليعتمد برنامج عمل لن يفتح بأي حال باب المفاوضات بشأن جميع بنود جدول الأعمال.

وترى المكسيك بالطبع أن البند ١ سيظل يتصدر قائمة الأولويات حتى نوجد عالماً خالياً من الأسلحة النووية.

وكما فعلنا في البرامج التي تستهدف القضاء على الفقر، والتنمية، والصحة، والتعليم، والبيئة، نرى كذلك أن من المستصوب استعجال الأمور بوضع أطر زمنية واضحة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف عن نزع الأسلحة النووية وتعزيز مصداقية آلية نزع السلاح.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فقال: سيدي الرئيس، أود في هذا البيان العام تناول القضايا المدرجة في جدول الأعمال التي يعدها وفد روسيا ضمن أولوياته. وهذا البيان نسخة مختصرة ويمكن الاطلاع على النص كاملاً في وثيقة باللغة الإنكليزية سيوزع على الوفود.

لاحظنا في السنة الماضية، اتجاهات إيجابية في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، منها توقيع المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٣)، التي ستدخل قريباً حيز النفاذ؛ وعقد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠؛ والاجتماع الرفيع المستوى عن قضايا نزع السلاح المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة؛ وانتظام تنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ و ١٨٨٧. وتبين هذه الأمثلة أنه لا يسع الأغلبية الساحقة من الدول أن تحقق الأمن والاستقرار في العالم إلا بواسطة معايير قانونية معترف بها وموضوعة جماعياً، على أن تستمر الأمم المتحدة في دورها الريادي في هذه العملية. ويحمل هذا التوجه على الاعتقاد بأن آليات التفاوض الراسخة، وعلى رأسها مؤتمر نزع السلاح، ستكون مشاركتها أهم من غيرها في أداء المنظمة لهذا الدور.

ومما لا شك فيه أن أولوياتنا بخصوص جدول أعمال نزع السلاح لا تزال تشمل تعزيز معاهدة عدم الانتشار واستقرار أدائها، والارتقاء بمستوى فعاليتها، وجعلها عالمية. ونشعر بالارتياح إزاء نتائج المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو الماضي. وقد حان وقت إعمال التوصيات التي اعتمدها المؤتمر. ومن نتائج المؤتمر الاستعراضي الاتفاق على خطوات محددة استعداداً لبدء عملية إيجاد شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونحن مستعدون لاتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، بالتعاون الوثيق مع جميع الدول المهتمة في المنطقة.

إن تسريع وتيرة جهود عدم الانتشار يفرضه أيضاً ما قد يفضي إليه وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي بعض الإرهابيين من مخاطر. ونحتاج في هذا الصدد إلى مواصلة العمل على إضفاء السمة العالمية على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وندعو جميع الدول إلى المشاركة في المساعي المتعددة الأطراف في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

وندعو أيضاً إلى الإسراع بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهي أحد أهم الصكوك اللازمة لتوطيد نظام عدم الانتشار النووي والحد من الأسلحة النووية. وندعو جميع البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة عن مستقبل المعاهدة، أي سائر بلدان ما يسمى قائمة ال ٤٤، إلى توقيعها والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن ودون شروط مسبقة. ونخيط علماً في هذا الظرف بالمؤشرات الإيجابية من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اعتزامها التصديق على المعاهدة.

ويتخذ الاتحاد الروسي خطوات عملية لتسريع عملية نزع السلاح النووي. وينفذ بلدنا التزاماته في هذا المجال بحسن نية، سواء بمقتضى الاتفاقات الثنائية أو وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وكانت الفرصة قد أتحت لي من قبل وأبلغتكم باكتمال عملية التصديق على معاهدة ستارت ٣ بين روسيا وأمريكا. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ هذه المعاهدة الجديدة سيساعد على تدعيم الاستقرار الدولي وترسيخ نظام عدم الانتشار النووي، وسيهيئ أيضاً الظروف لمواصلة عملية نزع السلاح النووي في سياق أوسع ولتيسير سبل انضمام دول أخرى تملك ترسانات نووية إلى مساعي نزع السلاح الروسية - الأمريكية. ومن المهم أيضاً في هذا الصدد أن تنفذ البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها بعدم الانتشار تنفيذاً منهجاً، الأمر الذي يؤدي إلى نزع حقيقي للسلاح، لا سيما السلاح النووي.

والآن وقد وقعت ستارت ٣ وصدق عليها وخفضت القدرات النووية تخفيضاً كبيراً، نجدنا في مرحلة يستحيل فيها إجراء المزيد من الخفض دون أن تؤخذ في الحسبان جميع العمليات الأخرى الجارية في مجال الأمن الدولي. وأشدد على أنه يجب النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لنزع السلاح النووي، مع الامتنال التام لمبدأ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة ومراعاة مجموع العوامل التي قد تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي.

وقد نفذنا بالكامل معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ١) لعام ١٩٩١. ونعتقد أن تنفيذ مقترح رئيس روسيا المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لجعل نطاق معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى عالمياً قد يكون عاملاً مهماً في تعزيز السلم والأمن الدوليين على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ونحن ندعم الدبلوماسية المكثفة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، في إطار داخل الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. ونلاحظ الدور الرئيس الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح في تعزيز الأمن الدولي. ونعرب عن عرفاننا لجميع الوفود، إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، والأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردزونيكيدزه، على ما بذلوه من جهود للارتقاء بفعالية محفلنا، بما في ذلك جهودهم الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن جدول أعمال دورة عام ٢٠١١.

ومن مصلحة الاتحاد الروسي أن تُستأنف بسرعة أعمال المؤتمر المتعلقة بالمضمون. ونود أن يُعتمد بسرعة أيضاً برنامج عمل دورة عام ٢٠١١، ونعتقد أن الوثيقة CD/1864 لا تزال تعد حلاً وسطاً جيداً.

وقد حقق المؤتمر بالفعل أول إنجازاته المهمة في هذه السنة: حيث اتفق بسرعة ودون إبطاء على جدول أعمال. وهذه مسألة مهمة.

ولا شك أن أولويتنا هنا في المؤتمر هي منع عسكرة الفضاء. ومما لا جدال فيه أن إسهام مشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، إذا نُفذ، لن يقتصر على منع ظهور أسلحة في الفضاء الخارجي، بل سيتجاوزها إلى كفالة إمكانية التنبؤ بالوضع الاستراتيجي والأمن الدولي. فالتمتع بفضاء خارجي سلمي يصب في مصلحة جميع الدول. وقد كشفت المناقشات المتعلقة بهذا المشروع في محافل شتى، في مؤتمرات دولية مثلاً، عن اهتمام المجتمع الدولي الشديد بهذه المسألة. وأود الإشارة إلى أن موافقتنا على أن تُسند ولاية مناقشة هذا الموضوع إلى فريق عامل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تستلزم أن تتخذ معالجة هذه المسألة شكلاً تفاوضياً في القريب العاجل.

والاتحاد الروسي مستعد لمناقشة قضية نزع السلاح النووي. ونحن ندعم بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في إطار برنامج عمل متوازن وعلى أساس ولاية شانون. ونعتقد أن بدء المناقشات عن المعاهدة بالتزامن مع المؤتمر قد يأتي بنتائج عكسية إن لم تشارك فيها جميع البلدان التي تمتلك ترسانات نووية عسكرية. ونحن نرى أن وضع معاهدة مثل هذه يجب أن يكون إجراء متعدد الأطراف يهدف إلى توطيد نظام معاهدة عدم الانتشار.

ونحن ندعم أيضاً إنشاء فريق عامل تسند إليه ولاية النظر في المسائل الجوهرية لإعداد ترتيبات دولية فعالة لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه ضدها. ونود أن نرى اتفاقاً عالمياً عن ضمانات الأمن تراعى فيه العقيدة العسكرية للاتحاد الروسي في هذا المضمار. ونؤيد زيادة عدد المناطق الخالية من السلاح النووي في سياق حل المشكلات المرتبطة بهذه الضمانات. ونرحب بإنشاء مناطق جديدة، خاصة في آسيا الوسطى.

وبيتيح لنا جدول الأعمال الذي اعتمدناه فرصة مناقشة كثير من القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح.

سيدي الرئيس، نظراً إلى أنكم أول رئيس للمؤتمر في دورة عام ٢٠١١، فإنه يقع على كاهلكم الواجب الصعب المتمثل في إعداد الإطار الأساس وتنظيم الأنشطة العملية للدورة. ومهمتنا المشتركة الرئيسة هي تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل في أقرب وقت ممكن واستئناف العمل الموضوعي.

**السيد محمد بكري (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** قال سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي الحضور، أود أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويقدر وفد بلدي حق التقدير ما بذلتموه من جهود وأجريتكم من مشاورات صادقة حتى الآن كي يظل مؤتمر نزع السلاح الهيئة الوحيدة المناسبة للتفاوض المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة النووية.

وتود ماليزيا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام للأمم المتحدة على مخاطبته المؤتمر الأسبوع الماضي. ونعرب عن تقديرنا الكامل لما تفضل به من عبارات التشجيع والإجراءات المتابعة التي اقترحها بخصوص الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونود أن نؤكد لكم كامل تعاوننا ودعمنا في هذا الصدد.

وتشجع ماليزيا ما حدث من تطورات إيجابية في محافل أمنية دولية شتى على مدى السنة الفائتة، مثل مؤتمر قمة الأمن النووي، ومعاهدة ستارت الجديدة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد أظهرت هذه التطورات الإيجابية وجود التزامات كثيرة وإرادة سياسية لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وتقع على عاتقنا مهمة الاستفادة من هذا الزخم لبدء المناقشات الموضوعية في أقرب فرصة ممكنة.

وللأسف، لم يستطع مؤتمر نزع السلاح حتى اليوم تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. إن هذا العجز عن التوصل إلى حل وسط يمثل انتكاسة واضحة رغم الأهداف المشتركة التي صرح بها جميع أعضاء هذا المؤتمر. وعليه، نحث على مواصلة الجهود لتبديد الشواغل المتعلقة بتحقيق توافق في الآراء استناداً إلى النظام الداخلي. وينبغي النظر جدياً في الشواغل المشروعة للدول الأعضاء في المؤتمر. ومن شأن إدراك هذا الأمر أن ييسر لنا التقدم بأعمالنا وتركيز جهودنا على العمل الموضوعي.

إن الصعوبة التي تعترض سبيلنا لإعمال دور مؤتمر نزع السلاح وتنفيذ جدول أعماله قد عادت لتتغص علينا أمورنا، ومن الأمثلة عليها التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة. ومن الضروري أن نعقد العزم ونعمل على بعث الحياة في العملية المتعددة الأطراف، بالسعي إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في إعادة المؤتمر إلى حظيرة العمل الموضوعي. ووفد بلدي كله أمل في أن يتمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل في دورة هذه السنة.

ويظل نزع السلاح النووي على رأس أولوياتنا. لكن، ريثما تبدأ المفاوضات بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية، تظل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أسوة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إحدى أهم الخطوات القادمة لمنع انتشار المواد النووية، التي قد تؤدي في النهاية إلى نزع الأسلحة النووية حقيقةً. ونأمل أن يعالج مؤتمر نزع السلاح لاحقاً القضايا الأساسية الأخرى ذات الأهمية المماثلة، أي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

واسمحوا لي في الختام بأن أؤكد لكم استعداد وفد بلدي للتعاون معكم وسائر أعضاء المؤتمر كي ينجح مؤتمر نزع السلاح في تحقيق نتائج إيجابية.

**السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** قال: سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في دورة هذه السنة، اسمحوا لي بداية بأن أهنئكم بتقلدكم منصب الرئاسة وأن أعرب لكم عن تقديرنا للنهج الذي اتبعتموه في التعاطي مع أعمالنا وللمشاورات الموسعة التي أجريتموها. ونفس الدعم والتعاون موصولان بالطبع من وفد بلدي إلى زملائكم الذين سيترأسون مؤتمرنا خلال العام.

وأود أن أهنئكم لأنكم انطلقتم بدورتنا السنوية بسلسلة باعتماد جدول الأعمال واتخاذ قرارات إجرائية ضرورية أخرى. لكن خيبة أملنا بالغة لما يبدو من تقريركم عن المشاورات الشاملة التي عقدتموها أثناء فترة ما بين الدورتين من أن المؤتمر ليس أقرب إلى الاتفاق على برنامج عمل مما كان عليه في نهاية دورة السنة الفارطة. وقد جاءت ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة، في هذه الغرفة يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، لتذكرنا في الوقت المناسب بأننا محط أنظار العالم وبأن تصدي المؤتمر للعمل الموضوعي الذي أنشئ لأجله أمر بالغ الأهمية.

وترحب أيرلندا بمبادرتكم الرامية إلى كفالة استثمار وقتنا المحدود على خير وجه ونحن نبذل قصارى جهدنا للاتفاق على برنامج عمل. ونحن نؤيد دعوتكم إلى تبادل الآراء في قضايا نزع السلاح المفصلية على نحو يُعنى بالمضمون ويكون مفيداً. وعليه، يسرُّنا أن نأخذ باقتراحكم أن نركز اليوم على نزع السلاح النووي، وأن نضيف بصفقتنا الوطنية بعض الملاحظات إلى ما أعرب عنه نيابة عنا في بيان الاتحاد الأوروبي، الذي نؤيده كلياً بالطبع.

وتولي أيرلندا أهمية بالغة لإزالة جميع الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه. وقد آن أوان ضم الأسلحة النووية إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في جملة الأسلحة التي يحرمها المجتمع الدولي. إن الضمانة المطلقة الوحيدة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية ومنع استخدامها هي إزالتها كلياً بطريقة يمكن التحقق منها، وهذا ما أشارت إليه في أكثر من مناسبة على مدى العقود الأخيرة جهات مثل ائتلاف البرنامج الجديد الذي ينتمي إليه بلدي. فطالما اعتبر عدد من الدول أن حيازة الأسلحة النووية ضرورية لأمنها، يظل الاحتمال وارداً أن تسعى إليها دول أخرى. ولا نرى مبرراً للحصول على أسلحة نووية أو حيازتها إلى أجل غير مسمى، ولا نؤيد الرأي القائل إن وجود الأسلحة النووية - أو السعي إلى صنعها - يسهم في صون السلم والأمن على الصعيد الدولي.

وريشما تُزال جميع الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه، تدعم أيرلندا اتخاذ إجراءات عملية تمنع انتشارها على نطاق أوسع وتحول دون وقوع حرب نووية. لقد دأب بلدي على هذه السياسة منذ عام ١٩٥٨، عندما قدمت أيرلندا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أول مشروع قرار من جملة مشاريع قرارات أدت في النهاية إلى إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الإنجاز الدائم الذي حققته معاهدة عدم الانتشار هو التقليل من احتمال نشوب حرب نووية. وقطعت الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدات ملزمة بترع السلاح النووي، وتعهدت دول أخرى بعدم السعي إلى الحصول عليها. وهذا ما يشار إليه عادة بـ "الصفقة" في لبّ معاهدة عدم الانتشار. وتحولّ هذا الالتزام بترع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى "الخطوات العملية الثلاث عشرة" في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، الذي أدى فيه ائتلاف البرنامج الجديد دوراً أساسياً. وبعد أن كان أول عقد من هذا القرن مخبياً للآمال، جدد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ التأكيد على "الخطوات العملية الثلاث عشرة" لعام ٢٠٠٠ وبني عليها، واعتمد خطة عمل لترع السلاح النووي. ونحن نتطلع إلى التبكير بتنفيذ الالتزامات المقطوعة في ذلك المؤتمر، ونلتزم بأن تؤدي دوراً كاملاً تجاه تنفيذ تلك الالتزامات حسبما تنطبق على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويرد ذكر مؤتمر نزع السلاح على وجه التحديد في ثلاثة من الإجراءات الواردة في خطة العمل بشأن نزع السلاح التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ونحن نرى أن المؤتمر قادر على أداء دور مفيد في بعض المجالات الأخرى. إذ يستطيع مثلاً أن يكون محفلاً لتبادل المعلومات عن تقليص أعداد الأسلحة النووية وعن العقائد والسياسات المتعلقة بها قصد تعزيز الثقة والطمأنينة بين الدول وتيسير تحقيق المزيد من التقدم صوب نزع السلاح النووي.

ويمكن اتخاذ عدة إجراءات محددة في الأمد القريب لتسهيل نزع السلاح النووي. ونأمل أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت، فهي آخر اتفاق رئيس كان هذا المحفل محلاً للتفاوض بشأنه. ونحن ندعو الدول التي يعتمد دخول المعاهدة حيز النفاذ عليها أن تتحمل مسؤولياتها.

ونعتقد أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن يضيف إلى قائمة إنجازاته معاهدة تحظر إنتاج مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وقد طال انتظار المفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل. ونعتقد أنه ينبغي أن تنص المعاهدة على آلية للتحقق وتشمل المخزونات الحالية إذا أريد لها أن تكون ذات جدوى. ومن شأن التفاوض بشأنها وإبرامها أن يحد من زيادة حجم الترسانات النووية القائمة، ويمكن اعتبارها من ثم خطوة كبيرة ضمن برنامج متدرج نحو إزالة الأسلحة النووية نهائياً.

وريشما تُزال الأسلحة النووية، تعتقد أيرلندا اعتقاداً راسخاً بأنه يحق للدول التي أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، بصفتها دولاً غير حائزة أسلحة نووية، أن تتوقع الحصول على ضمانات ملزمة قانوناً مؤداها أن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها. ولذا نتطلع إلى مناقشة موضوع ضمانات الأمن السلبية الأسبوع القادم.

وأود في الختام التذكير بما قاله لمؤتمر نزع السلاح منذ سنوات ممثل دائم سابق لبلد آخر، حيث قال إن التوجيهات التي يعمل بموجبها مختصرة وبسيطة جداً وتتلخص في أربع كلمات: "تعزيز نزع السلاح النووي". ويذهب وفد بلدي إلى الرأي القائل إن تعزيز نزع السلاح النووي هو هدفنا الرئيس في مؤتمر نزع السلاح وإنه يمكن تيسيره بأساليب شتى، منها إبرام معاهدة مناسبة عن المواد الانشطارية وتقديم ضمانات أمن سلبية.

**السيد غارتشور (كندا) (تكلم بالفرنسية)** قال: سيدي الرئيس، يسر كندا التحدث في هذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح. وستلاحظون أن كثيراً مما سأقوله اليوم يتوافق مع ما كانت كندا قد قالت عن هذا الموضوع منذ سنوات، لكن من الحقائق ما يستحق التذكير به. فقد تحققت إنجازات عدة خارج هذه القاعة في مجال نزع السلاح النووي، منها نجاح المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار، والتصديق على اتفاق ثنائي جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

وفي آذار/مارس ٢٠١٠، اعتمد وزراء خارجية مجموعة الثمانية، في اجتماع عقده في غاتينو بكندا، وبرئاسة كندا، بياناً عن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي إطار هذه المبادرة، شجع أعضاء مجموعة الثمانية البلدان التي لم توقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو لم تصدق عليها على المساعدة في إنفاذ المعاهدة. وتظل كندا ملتزمة بتدعيم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب فرصة ممكنة.

وتدعم كندا إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف يطمح إليه كثيرون داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه. ونعترف بأهمية نزع السلاح النووي والرحم المتزايد من أجل إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. ولا تعارض كندا السعي إلى إبرام اتفاق شامل متعدد الأطراف يحظر الأسلحة النووية، لكننا نعتقد أن الأفضل هو بناء هذا الهدف على أساس اتفاقات إضافية، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة مقبلة عن حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. ومن شأن اقتران هذه الاتفاقات بالإنجازات التي تحققت مؤخراً والإنجازات القادمة في مجال تقليص عدد الأسلحة على المستوى الثنائي، أن يوفر الإطار والظروف اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد ناقشت هذه الهيئة على مدى عقود من الزمن الطريقة التي تمكننا من تحقيق هدف نزع السلاح النووي، وغالباً ما كان النقاش يركز على نُهج كلية بدلاً من نُهج جزئية. ومعلوم أن البلدان، حتى الملتزمة منها حقيقةً بتزع السلاح النووي، تتردد في أن تكون هي أول من يتخلى عن ترسانته النووية. وعليه، ترى كندا أن علينا أولاً تهيئة الظروف التي تدفع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تخطو خطوات في اتجاه إزالة هذه الأسلحة، على أن نحرص على عدم حصول دول أخرى عليها بغرض تبديد هواجسها الأمنية.

(تابع بالإنكليزية)



قائلاً، سيدي الرئيس، تظل كندا عضواً ملتزماً في منظمة حلف شمال الأطلسي. ففي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد الحلف في لشبونة "المفهوم الاستراتيجي" الجديد، الذي أكد الحلف فيه أنه "سيظل حلفاً نووياً ما دام في العالم أسلحة نووية". وهذا الموقف ليس متناقضاً ولا مراوغةً. فكندا ما انفكت منذ فجر العصر النووي تعمل من أجل إزالة الأسلحة النووية، لكنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف بالاقتراب على نزع السلاح النووي على المستوى الثنائي أو بطريقة انتقائية. وقد قلص شركاؤنا في الحلف ترساناتهم النووية تقليصاً حاداً منذ نهاية الحرب الباردة. لكننا ندرك ضرورة أن يبذل الجميع مزيداً من الجهد في هذا الصدد.

وترى كندا أيضاً أنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح، وينبغي له، أن يؤدي دور محفل للشفافية وبناء الثقة والطمأنينة في مجال نزع السلاح. ونشرت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية معلومات إضافية عن ترساناتها ومخزوناتهما النووية في الشهور الأخيرة. وترحب كندا في هذا المضمار بتوفير معلومات من هذا القبيل من دول أخرى حائزة للأسلحة النووية، وكذلك معلومات عن مخزونات المواد الانشطارية والتقدم الذي أحرزته تلك الدول في تدميرها بشكل كامل.

لن يتم نزع السلاح النووي بسرعة أو دون جهد وتفان ممن يطمحون إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن شأن اتباع نهج تدريجي أن يؤسس نظامين للتحقق والرصد بغرض بناء الثقة وتحديد شروط إبرام صكوك دولية بشأن نزع السلاح النووي لاحقاً.

ويعرب وفد بلدي عن استعداده للنظر في أفكار أخرى في المؤتمر، على أن تكون عملية وتنطوي على إمكانات اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف بشأن نزع الأسلحة النووية في الأمد القريب. بيد أن كندا ترى أن بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية هو أهم تطور عملي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يحرزه تجاه نزع السلاح النووي. ولا يمكن الشروع في اتخاذ نهج تدريجي لنزع الأسلحة النووية كلياً إلا إذا توفرت العناصر الرئيسة لإطار يعالج فيه نزع تلك الأسلحة.

**السيدة فوغانتي (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية):** قائلة، سيدي الرئيس، لما كانت هذه المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في الجزء الأول من دورة المؤتمر هذه، اسمحوا لي بأن أهنيكم بتوليكم الرئاسة. ومما لا شك فيه أن سنة ٢٠١١ تمثل تحدياً لهذه الهيئة، ونحن واثقون من أن جميع الخيارات ستُستكشف في ظل قيادتكم أثناء هذا الجزء الأول من الدورة كي يستعيد المؤتمر الواجهة التي كانت له دائماً.

وقد جاءت في حينها دعوتكم إلى تنظيم أعمالنا في الجلسات العامة. وفي الوقت الذي تُبذل فيه المساعي لاعتماد برنامج عمل - وينبغي أن يتصدر ذلك قائمة أولويات الدول الأعضاء - سنكون قادرين على استثمار الوقت المتاح خير استثمار. وهذا الأمر ليس جديداً، فقد عرضنا مواقفنا في أكثر من مناسبة، مثلاً أثناء الاجتماعات الموضوعية غير الرسمية التي عقدت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

وبناء على تبادل الآراء الذي جرى مؤخراً بشأن نزع السلاح النووي، آخذين في الحسبان اقتراحكم تناول البند ١ من جدول الأعمال، أود تقديم التعليقات التالية:

ينبغي أن يكون هدف هذه المناقشات هو مراعاة الولاية الواردة في الوثيقة CD/1864. لكن بلدي لم يفتأ يدعو إلى استئناف المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار هذا المؤتمر، ويأمل أن يتضمن جدول مقبل للأعمال ولاية تفاوضية، وهو البرنامج الذي أبدتكم استعدادكم لإجراء المزيد من المشاورات بشأنه. وريثما يتم ذلك، ندعو إلى تفسير صيغة برنامج العمل لهذا البند ولغيره من بنود جدول الأعمال على نحو يتسم بالمرونة.

وترى الأرجنتين أيضاً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس النظام وأن عالميتها ينبغي أن تكون من أولويات هذا المحفل المتقدمة. ومع أن وفد بلدي يفضل لو أن مزيداً من التقدم قد أُحرز في نزع السلاح النووي في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، فإننا نعد النتيجة موفقة. والآن، لدينا خريطة طريق واضحة المعالم بما يكفي لرصد مستوى امتثال الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ونأمل أن تسترشد مداولاتنا في إطار المؤتمر بهذه المساعي أيضاً.

وتعترف الأرجنتين بأنه يمكن تحقيق الهدف النهائي لإزالة جميع الأسلحة النووية باتباع نهج تدريجي على مراحل. لذا، ينبغي الترحيب بالمبادرات الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف. ونرحب في هذا الصدد بالإعلان الذي أدلى به مؤخراً كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إكمال التصديق على معاهدة ستارت الجديدة. واتسمت بالإيجابية أيضاً بيانات رؤساء دول وبلدان أخرى حائزة للأسلحة النووية، التي أدلوا بها قبل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار.

ونأمل أن تتحول هذه المساعي المتجددة إلى اتجاهات متنامية، وأن تتجسد في تدابير أحادية محددة أخرى لتسهيل عملية إزالة تلك الأسلحة بالتدريج، مثل التصديق على معاهدة عدم الانتشار من قبل البلدان التي ليست أطرافاً فيها بعد، والتقليل من أهمية الأسلحة النووية في العقائد العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية وأحلافها العسكرية، وإدراج الأسلحة التكتيكية في عمليات نزع السلاح، وخفض درجة الاستعداد التعبوي للمنظومات المنتشرة.

وعن المبادرات المتعددة الأطراف، قدمت الدول الأعضاء مقترحات عدة ينبغي لهذا المؤتمر أن يدرسها بعناية ومسؤولية وبطريقة عملية. وتشمل تلك المقترحات الشروع في تنفيذ برنامج لنزع الأسلحة على مراحل ضمن إطار زمني محدد، وإبرام اتفاقية لحظر الأسلحة النووية، وهو مقترح كان الأمين العام للأمم المتحدة قد طرحه في خطته ذات البنود الخمسة، في عام ٢٠٠٨، وُبُحث أثناء آخر مؤتمر استعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار.

ويضاف إلى ذلك أن أي عمل قد يقوم به المؤتمر في مجال المواد الانشطارية ينبغي النظر إليه أيضاً على أنه خطوة عملية في اتجاه نزع السلاح النووي، عن طريق إدراج المخزونات الحالية من المواد الانشطارية في نطاق المعاهدة المقبلة. ورشما يبرم هذا الصك، ندعو إلى الإعلان عن وقف إنتاج تلك المواد فوراً. ونحن مستعدون للترحيب بإبرام اتفاقات تخضع بموجبها المواد غير المستخدمة في أغراض عسكرية للرقابة الدولية، وتكفل من ثم لا رجعية تدابير التحويل.

وبالمثل، توجد تدابير أحادية وطوعية أخرى قد يكون من السهل تنفيذها لإثبات التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الدول التي تدعو إلى أن يكون نزع السلاح النووي أولوية هذا المؤتمر. ومثال ذلك تعزيز تدابير بناء الثقة، مثل تبادل المعلومات عن المخزونات الحالية، بما فيها حالة استعدادها التعبوي.

وأود في الختام، وأنا أتحدث نيابة عن بلد ينتمي إلى أكبر منطقة خالية من الأسلحة النووية من حيث المساحة والسكان، وهي المنطقة التي أنشئت بمعاهدة تلاتيلولكو، أن ألفت الانتباه إلى المساهمة الكبيرة لتلك الآليات في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وعلمنا أن نواصل خطواتنا لتدعيم المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وبذل المزيد من المساعي لإنشاء مناطق أخرى، منها واحدة في الشرق الأوسط. ومن المشجع في هذا الصدد القرار الذي اتخذ في آخر مؤتمر استعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار، ودعا إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢. وفي إطار مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال، سيستفيض وفد بلدي في الحديث عن تعاضد أهمية تلك المناطق ووجاهة إبرام اتفاق شامل مستقبلاً بشأن الإحجام عن البدء باستخدام الأسلحة النووية في إطار متعدد الأطراف بهدف إزالة تلك الأسلحة بشكل كامل.

واسمحوا لي بأن أختتم حديثي بالتأكيد على أن وفد بلدي سيدعم مواصلة أي مناقشات للبند ١ من جدول الأعمال يجري تنظيمها أثناء الجلسات العامة، في أي شكل بديل ترغب الدول الأعضاء في تجربته ريشما يعتمد برنامج عمل للمؤتمر.

**السيد الجزائري (تكلّم بالفرنسية)** فقال: شكراً سيدي الرئيس. أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على مبادرتكم التي ستمكّننا من تبادل للآراء، بشأن القضايا الأساسية الأربع التي أشرتم إليها، نرجو أن يكون تبادلاً مثمراً وصريحاً.

وأود أيضاً أن أرحب بسفير إثيوبيا، السيد مينيليك أليمو غيتاهون، الذي انضم إلى مؤتمر نزع السلاح لتوّه. وأرى في الختام ما يراه زميلي من ماليزيا، السيد محمد بكري، بشأن اعتماد المؤتمر لبرنامج العمل الذي طال انتظاره. إن الهدف في متناول يدنا، وإن شئنا أمسكنا به قبل أن يفوت الأوان. قال غوته "Gott gibt die Nüsse, aber er knackt sie nicht für uns" (مقابلها في العربية: اعقلها وتوكل).

إن نزع السلاح يلي حاجة الإنسان إلى حفظ الذات. إنه واجب قانوني ومطلب أخلاقي ولهما سند سياسي وقانوني متين.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت، في أول قرار لها اعتمد في عام ١٩٤٦، إنشاء لجنة مكلفة بأمور منها تقديم توصيات إلى مجلس الأمن عن إزالة الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وتلزم المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية بـ "مواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبتزاع السلاح النووي". ثم خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتعارض عموماً مع قواعد القانون الدولي الإنساني. وأجمعت المحكمة كذلك على تأكيد وجود التزام بتزاع السلاح النووي. وأكدت صراحة "وجود التزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تقضي إلى نزع السلاح النووي بجوانبه كافة في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة". وهذا الالتزام مزدوج حسب ما أكدته رئيس المحكمة السيد محمد بجاوي. فهو، من جهة، التزام بالتفاوض بحسن نية، ومن جهة أخرى التزام بتحقيق نتائج.

أضف إلى ذلك أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزاع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨، المسماة "الوصايا العشر"، جعلت من نزع السلاح النووي أهم أولويات مؤتمر نزع السلاح.

وتعهدت الدول الأطراف أثناء المؤتمرات الاستعراضية لأطراف معاهدة عدم الانتشار في ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، باتخاذ تدابير لإزالة الأسلحة النووية، تنفيذاً للمادة السادسة من المعاهدة. واتفقت بصفة خاصة على خطوات عملية ثلاث عشرة، تشمل الالتزام الثابت بإزالة الترسانات النووية.

ويضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكدت مجدداً، في مؤتمر قمة الألفية، عزمها على العمل على إزالة أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية.

#### فإلام آلت هذه التعهدات الرسمية؟

لقد لاحظنا مؤخراً تجدد الاهتمام بتزاع السلاح النووي وصدور كثير من المبادرات بصدده. فالخطة ذات البنود الخمسة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة تدعو إلى أمور تشمل المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية وإلى اتفاق على إطار مستقل من الصكوك في مجال نزع السلاح النووي.

وقد اتخذت خطوات إيجابية في مجال نزع السلاح النووي. فقد خُفضت الترسانات النووية من طرف واحد أو في إطار ثنائي. وصدقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مؤخراً على معاهدة ستارت الجديدة، رغم أن الوثائق المرفقة بصكوك التصديق التي قدمها كلا الطرفين تثير بعض التساؤلات عن لا رجعية هذه الالتزامات. زد على ذلك، على الصعيد المتعدد الأطراف، اعتماد الدول الأطراف، عقب المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار، خطة عمل تستند إلى منجزات عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

لكننا نرى أن التقدم المحرز، على أهميته، لا يزال نطاقه محدوداً للغاية، بحيث لا يلي تطلعات الجميع إلى عالم خال تماماً من الأسلحة النووية.

وتثير التطورات التي طرأت على ميدان نزع السلاح النووي مخاوف شديدة في المرحلة الراهنة.

أولاً، لا يزال عدد الأسلحة النووية الموجودة ضخماً.

ثانياً، تؤكد العقائد والسياسات النووية المتبينة للبلدان الحائزة للأسلحة النووية على أهمية دور الردع النووي لتحقيق أمن الدول. لكن، إذا كان الردع يبرر حيازة أسلحة نووية، فلماذا يحق لبعض القوى أن تحتكرها. وبتعبير آخر، يصبح الردع حجة للانتشار لا العكس. ثم إن الاحتجاج بالحق في البدء باستخدام الأسلحة النووية، حتى ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، بذريعة مفهوم "المصالح الحيوية" الغامض، لا يبعث على اطمئنان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الإطلاق، وهي الدول التي تطبق الالتزامات التي قطعتها في إطار معاهدة عدم الانتشار بحذافيرها. والحال أن تلك العقائد لا تعدو أن تكون تعبيراً موهماً عن عقيدة لافونتين في قصة "الذئب والحمل". والحق أن إشارتي إلى لافونتين تستدعي إلى الأذهان تحفة من تحف الثقافة الإسلامية، وهي قصة "كليلة ودمنة" التي استلهمها الشاعر الفرنسي كما تعلمون.

فمن شأن تلك المواقف إذاً ألا تؤدي إلى تنشيط حركة نزع السلاح النووي. بل هي، على العكس من ذلك، امتداد للمواقف التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، إلا أن الأمر لا يتعلق اليوم بتوازن الرعب وإنما باختلال توازن الرعب. وهذا ليس تقدماً.

ثالثاً، تواصل الدول الحائزة لأسلحة نووية تحديث ترساناتها النووية وأجهزة إيصالها ومنشآتها النووية بهدف الحفاظ على ما يسمى قدرة نووية فعالة وذات مصداقية. ومن شأن زيادة قدرتها التدميرية إذاً أن تحد من فعالية خفض عدد تلك الأسلحة.

رابعاً، تؤدي سياسة المشاركة النووية المعتمدة من أحد الأحلاف إلى توسع النطاق الجغرافي لنشر تلك الأسلحة واستخدامها خارج حدود الدول الحائزة لها. وفي هذا الصدد، تضع هذه السياسة مصداقية نظام عدم الانتشار ومغزاه في موضع التساؤل.

خامساً، تُخضع بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية نزع السلاح النووي لشروط مسبقة. ويشكك ذلك في صدق إرادة هذه البلدان في التخلي عن تلك الأسلحة.

إن الغرض من نزع السلاح النووي يتلشى في ضباب أفق غير محدد، بل لا متناهٍ.

بيد أن الجزائر رحبت بما تحقق من تقدم بسيط حتى الآن في مجال خفض الترسانات النووية. ونحن ندعو إلى تكثيف الجهود والتفاوض بحسن نية حول إزالة الأسلحة النووية على نحو شفاف ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وفقاً للالتزامات التي قطعت. ومن المهم أيضاً أن تتجاوز الدول الحائزة للأسلحة النووية مرحلة التوقع على عقائد الردع النووي تبريراً للإبقاء على تلك الأسلحة رغم الالتزامات التي قطعتها.

وتؤيد الجزائر في هذا السياق موقف قمة عدم الانحياز الخامسة عشرة التي عقدت في شرم الشيخ بمصر، في عام ٢٠٠٩، إضافة إلى بيان موقف مجموعة الـ ٢١ (CD/1571) الصادر في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩. فالوثيقتان تدعوان إلى إنشاء هيئة فرعية ضمن مؤتمر نزع السلاح لإدارة المفاوضات بشأن برنامج تدريجي من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية. وعليه، اقترحت الجزائر في هذا المقام، جمعية ٢٧ بلداً آخر من مجموعة الـ ٢١، برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية في إطار الوثيقة CD/1419 المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

ويضاف إلى ذلك أن الجزائر، التي شاركت في صياغة مقترح السفراء الخمسة ثم قدمت مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864، تمسكت بإجراء مناقشات موضوعية عن مسألة نزع السلاح قصد التوصل في الأمد البعيد إلى مفاوضات بشأنها.

وقد قمت أثناء مناقشة موضوع نزع السلاح النووي التي جرت في الجلسة العامة للمؤتمر، يوم ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، بعرض بعض الأفكار بغرض المساعدة على إحراز تقدم في أعمالنا المتعلقة بهذا الموضوع. وتطرق لنهجين اثنين. ويجبذ النهج الأول التفاوض بشأن وضع اتفاقية شاملة تحظر تطوير الأسلحة النووية واختبارها وصنعها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتؤدي إلى إلزائها نهائياً. أما النهج الثاني فتدريجي ويقوم على الجمع بين ثلاث فئات من التدابير وتطبيقها بالتدرج: وقف سباق التسلح النووي، والحد من دور الأسلحة النووية وخفض مخاطرها بغرض بناء الثقة، وتقليص الترسانات النووية تقليصاً حاداً بغية إلزائها نهائياً في الأمد البعيد. وترد فحوى ذلك البيان في الوثيقة CD/1008 المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦.

وثمة مسلك آخر يمكن اتباعه، وهو اعتماد معيار شامل لحظر الأسلحة النووية مستوحى من الالتزام الذي كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية قد قطعتة على نفسها. ومن شأن ذلك المعيار أيضاً أن يؤدي إلى تفويض هيئة فرعية للتفكير في تدابير يمكن اعتمادها في هذا الإطار. وقدمت الجزائر مقترحاً في هذا الصدد أدرج في الوثيقة CD/1545 المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وفي الختام، نأمل، سيدي الرئيس، أن تلي هذه الجولة الأولى من المناقشات بشأن القضايا الأساسية الأربع حوارات مواضيعية حول مسائل محددة تقوم على المناقشات التي أجريتها في السنوات المنصرمة. وأقترح في ذلك الصدد، بخصوص موضوع نزع السلاح النووي، تركيز المناقشات على المسائل التقنية والسياسية المذكورة في النسخة المنقحة من الاتفاقية النموذجية المتعلقة بالأسلحة النووية التي قدمتها كوستاريكا وماليزيا إلى الأمم المتحدة، المنشورة بالرمز A/62/650 والمؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ويمكن للمشاركين في المناقشات تناول المسائل التالية: الالتزامات العامة؛ وتدابير الشفافية والثقة؛ والتحقق والتقييد بالالتزامات؛ والتطبيق على المستوى الوطني؛ والعلاقة بين هذه الاتفاقية والصكوك الأخرى القائمة، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار وغيرهما.

وقد قدم إلينا مشروع الاتفاقية بوضوح وبأسلوب بليغ السنة الماضية أثناء المناقشات المواضيعية عن نزع السلاح النووي من قبل ممثلي كوستاريكا وماليزيا. ونرى أن مواصلة تلك المناقشات، في إطار أنشطة المؤتمر الرسمية وغير الرسمية، ستكون ذات فائدة جمة لتبديد الغموض وتذليل الصعوبات التي لا تزال قائمة.

وأخيراً، سيدي الرئيس، السلاح النووي ليس شراً لا بد منه. صحيح أن إزالته مهمة معقدة وشاقة وصعبة من الناحية السياسية والتقنية، لكن أوكرانيا وجنوب أفريقيا وكازاخستان، بتفكيكها ترساناتها النووية، أثبتت لنا إمكانية ذلك إذا توفرت الإرادة السياسية. وأشكركم على حسن إصغائكم.

**السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالانكليزية):** قائلاً، سيدي الرئيس، أسوةً بمن تقدّمني، أود أن أهنئكم بتوليكم رئاسة المؤتمر وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل وأعرب لكم على تقديرنا لجهودكم والنهج الذي انتهجتموه لتيسير عمل المؤتمر.

**(واصل بالفرنسية) قائلاً:**

سيدي الرئيس. لقد تجدد الاهتمام الصادق بترع السلاح النووي في السنوات الأخيرة. ونود اغتنام هذه الفرصة للاحتفاء بإقرار مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الدوما الروسي لمعاهدة ستارت الجديدة، الشيء الذي ينبغي أن يمهد السبيل أمام التصديق عليها، إضافة إلى دخولها حيز النفاذ. ونأمل أن تنطلق سريعاً جولة جديدة من المفاوضات لزيادة تقليص الترسانات النووية، وأن تشمل جميع أنواع الأسلحة النووية، استراتيجية كانت أو غير استراتيجية، منشورة أو غير منشورة. ويصدق الأمر نفسه على الحد من حالة التأهب التبعوي لتلك الأسلحة. وترى سويسرا في هذا الصدد، أن هذا الموضوع بلغ درجة النضج منذ بضع سنوات.

ونحن نرحب أيضاً بالالتزامات والخطوات الملموسة العديدة من دول أخرى حائزة للأسلحة النووية بغرض الحد من اعتمادها على السلاح النووي. ونحن واثقون من أن كل بلد لديه تلك الأسلحة سيجد في النهاية أن مصلحته تكمن في الالتحاق بهذا المسعى.

وأخيراً، يسرنا أن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أكد مجدداً عزم الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع على تفكيك جميع ترساناتها النووية. وتحتوي خطة العمل المؤلفة من ٢٢ نقطة عن نزع السلاح النووي على معالم مفيدة جداً بشأن طريقة العمل في السنوات القادمة. ومن الضروري اليوم الوفاء بوعدنا وجعل التزامنا فعالاً. وتولي سويسرا في هذا الصدد، أهمية كبيرة لتنفيذ عملية رصد خطة العمل هذه. وكلنا أمل في أن يكون اللقاء الذي سيجمع القوى النووية الخمس في باريس قريباً، بداية مسار لتنسيق الالتزامات، وأن يسفر عن عناصر ملموسة بشأن رصد خطة العمل وتنفيذها.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا أحد يمكنه تجاهل التهديدات الخطيرة التي لا تزال قائمة:

لا تزال آلاف الأسلحة النووية تهدد وجود البشرية، وعدد كبير منها في حالة استنفار قصوى وجاهزة لإطلاق النار في غضون ظرف وجيز. ولا تزال بعض القوى النووية تزيد من حجم ترساناتها، وكلها تعمل على تحسين نوعيتها. ويساورنا القلق من أن جهود التحديث هذه قد تبطئ تقليص الحجم، إن لم تعرضه للخطر.

ويبدو أن الإنجازات في مجال نزع السلاح قليلة مقارنة بعظم المشكلة. والجهود عشوائية بدلاً من أن تكون منهجية ومنسقة. ويُغلب عدم تطبيق مبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية. والملاحظ أن "خطوات نزع السلاح" كثيراً ما تكون نتيجة تقليص في الميزانيات أو تغيير تكنولوجي عوضاً عن وضع استراتيجية بعيدة الأمد هدفها التخلي عن تلك الأسلحة نهائياً.

ومن التحديات الأساسية الأخرى استمرار منطق الردع النووي بعد نهاية الحرب الباردة، رغم الالتزامات بترع السلاح التي قُطعت منذ فترة طويلة، ويمثل اليوم عائقاً أمام إيجاد حل يحقق الأمن للجميع.

وأخيراً، يجب أن نوسع نطاق نظرتنا من أجل تطبيق سياسة أمنية أكثر قابلية للاستدامة وأكثر تطلعاً إلى المستقبل ولا تكتفي بالأخذ بأهداف استراتيجية وعسكرية، بل تتجاوزها إلى جوانب بيئية وتنموية وتراعي الاعتبارات الإنسانية.

وعند افتتاح المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار في شهر أيار/مايو الماضي، أدانت وزيرة خارجية بلادنا، السيدة ميشلين كالمي - ري، الأسلحة النووية قائلة إنها غير قابلة للاستخدام وغير أخلاقية وغير شرعية. وأكدت دون مواربة أن جوهر هذه الأسلحة لا أخلاقي لأن أضرارها بالغة وعشوائية من حيث الأرواح والتدمير والتأثير على البيئة. وقالت أيضاً إن استخدام الأسلحة النووية غير شرعي في القانون الدولي الإنساني لأن آثارها عشوائية واستعمالها ينتهك، في كل الأحوال، المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

وبناء على هذه الرسائل الواضحة، حدد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار معلماً واضحاً في طريق الإجراءات المستقبلية: حيث لفت الانتباه إلى العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن استخدام السلاح النووي في المجال الإنساني، وأكد مجدداً "ضرورة حرص جميع الدول في كل الأوقات على التقيد بأحكام القانون الدولي الساري، بما فيه القانون الدولي الإنساني".

وعن بذل المزيد من المساعي في إطار نزع السلاح والتحديات المقبلة، ترى سويسرا باقتناع ضرورة تحريم استخدام الأسلحة النووية ووجوب التخلي عنها تدريجياً وبطريقة منهجية:



أولاً، يجب أن نسرّع وتيرة التقدم في إطار نهجنا التدريجي. فمن المهم تنفيذ كل ما يرد في خطة العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار وتحديد المجالات التي يتعين بذل المزيد من الجهد فيها.

ثانياً، علينا أن نتأكد من أن جميع المراحل المقطوعة لا رجعة فيها ويجب الاضطلاع بالمزيد من الأعمال التمهيدية في إطار هذه المبادئ. وتعتزم سويسرا، بمعية مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق، الإسهام في هذا النقاش إسهاماً كبيراً وتعزيز الوعي بمبدأ اللارجعة.

ثالثاً، يجب أن نحرص على أن تتحمل جميع الدول، سواء أكانت حائزة للأسلحة النووية أم لا، مسؤولية الإسهام في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى الجميع أن يطبق تدابير نزع السلاح القائمة ويحترم الالتزام بعدم الانتشار، وهما الشرطان اللذان للمضي بترع السلاح قدماً.

رابعاً، يجب أن نضع المنظور الإنساني في صلب النقاش بشأن نزع السلاح. وعلينا أن ندفع إلى الأمام بعملية نزع الشرعية عن السلاح النووي وإجراء حوار جاد بشأن قضايا القانون الدولي الإنساني. وتستمر سويسرا في المشاركة بفاعلية في هذا المضمار وتعتزم الإسهام في مؤتمر نزع السلاح إسهاماً كبيراً، بمتابعة نتائج معاهدة عدم الانتشار تشجيعاً لإجراء حوار شامل.

وفي الختام، تعرب سويسرا عن اقتناعها بوجوب تسريع الأمور. وقد أعلننا دعمنا للخطة ذات البنود الخمسة التي قدمها الأمين العام. ولتحقيق هدفنا المشترك، لا بد من وضع أدوات إضافية ملزمة قانوناً. ونعتقد أنه آن أوان المضي قدماً.

وسويسرا مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح، وكذلك جنيف بصفتها مركزاً متعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح، قادران على أداء دور محوري في هذه المساعي. وقد دعا المجتمع الدولي جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى استئناف العمل والتقييد بولاية هذه الهيئة. وتتمثل مهمتنا في تسريع وتيرة جميع المساعي والتغلب على التحديات بطريقة أشمل وأكثر مسؤولية، وتجاوز المصالح الأمنية القومية الضيقة. وتقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة وينبغي أن تبذل قصارى جهدها للتخلص من أسلحتها النووية بطريقة منهجة، وأن تؤدي دورها في تحريمها حرصاً على عدم استخدامها في أي وقت من الأوقات. شكراً سيدي الرئيس.

**السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** خاطب الرئيس معرباً عن رغبته في أن يغتنم الفرصة كي يشكره على إشارته إلى أن الوفود في مؤتمر نزع السلاح قد ترغب في تركيز الاهتمام في بيانها على مسائل جوهرية محددة، في كل جلسة من الجلسات العامة المقرر عقدها في الأسبوعين الثاني والثالث من فترة رئاسته.

وأعرب عن التزام أستراليا بالعمل على كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية، قائلاً إنهم ملتزمون بتحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ خطوات متوازنة ومطردة وكفيلة بتعزيز العمل. وأعرب عن فخر أستراليا بسجلها الحافل في مجال تشجيع المشاركة العالمية في أنشطة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، قائلاً إنها ترى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المرتكز الذي تقوم عليه جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

وقد اشتركت أستراليا مع اليابان في رعاية اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، التي نشرت تقريرها الرئيسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. واستفادت الدولتان من بعض التوصيات التي أصدرتها اللجنة واشتركتا في تقديم مجموعة من التدابير العملية لنزع السلاح وعدم الانتشار إلى مؤتمر الأطراف المعني باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وشكلت المداخلتان مساهمة إيجابية في نتائج مؤتمر الاستعراض.

وتركز أستراليا الآن على طريق المضي قدماً. واعتمد مؤتمر الأطراف المعني باستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، بتوافق الآراء، مجموعة من التوصيات المتعلقة بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار (نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية). والتحدي المائل الآن هو اتخاذ الإجراءات.

وترى أستراليا والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن مؤتمر نزع السلاح هو أهم منتدى للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، وقد أقيمت على عاتقه مسؤولية هامة، من خلال خطة العمل القائمة على التوافق في الآراء التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض، وهي المساعدة على تهيئة الظروف من أجل تعزيز الأمن في العالم.

وترحب أستراليا بمبادرة الدول الحائزة للأسلحة النووية الرامية إلى الاجتماع في باريس في وقت لاحق من هذا العام لمناقشة دورها في تنفيذ خطة العمل المذكورة. وأطلقت أستراليا واليابان، بالاشتراك مع طائفة من البلدان في مناطق مختلفة، مبادرة لنزع السلاح وعدم الانتشار ينصب اهتمامها على ضرورة تعزيز التنفيذ المطرد لخطة العمل.

وتأمل أستراليا في أن تخرج هذه المبادرة بمقترحات مبتكرة وعملية بشأن مسائل واسعة النطاق مثل خفض عدد الأسلحة النووية والحد من دورها، واتخاذ تدابير لكفالة الشفافية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز الضمانات والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وجددت أستراليا التزامها بالعمل مع الآخرين على تحديد وتشجيع اتخاذ مبادرات عملية تهدف إلى تحقيق النتائج من أجل تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقال المتحدث إن أستراليا لديها خريطة طريق، وهي خطة عمل مؤتمر الأطراف المعني باستعراض معاهدة عدم الانتشار. وأضاف أنها مهمة معقدة وصعبة، مردفاً أن ذلك يعني ببساطة أنها مقياس لمدى أهمية الهدف المتوخى؛ ولا ينبغي قط أن تكون ذريعة لعدم تكثيف الجهود.

**السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** خاطب الرئيس معرباً عن رغبته في تقديم التهاني له على تعيينه لتولي الرئاسة، نظراً إلى أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها أثناء فترة رئاسته، وفي أن يؤكد بنفس القدر من الحماس دعم وفده الكامل لمساعيه.

وقال إن المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً، معرباً عن استمرار التزامها بتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقال إن المملكة المتحدة لديها سجل حافل في مجال الوفاء بالتزامات نزع السلاح وبالتزاماتها الدولية والقانونية في إطار معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة. وأضاف أن المملكة ملتزمة بالإبقاء فقط على الحد الأدنى من قدرة الردع النووي؛ وإنها وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها، وأوقفت إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية.

وأشار إلى ما ذكره زميله الأسترالي من أن الاختتام الناجح لأعمال مؤتمر الأطراف المعني باستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وخطة عمله التفصيلية التي لا مثيل لها بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، بالإضافة إلى التصديق مؤخراً على معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، شكلت حافزاً بالغ الأهمية لجميع الأطراف وركزت الاهتمام على جهود نزع السلاح في السنة المقبلة. وستواصل المملكة المتحدة السعي إلى العمل مع المجتمع الدولي على الاستفادة من الزخم الناتج عن هذه التطورات من أجل إحراز مزيد من التقدم الجوهرية.

وتؤمن المملكة المتحدة إيماناً قوياً بأن مؤتمر نزع السلاح سيظل هو المنتدى الأفضل والوحيد للتفاوض المجدي المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، والذي يضم جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية. غير أن المجتمع الدولي يطالب بأن يُظهر مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب قدرته على إحراز تقدم كمي يثبت استمرار جدواه. ولهذا السبب، تحت الوفود الأعضاء على الانضمام إلى التوافق في الآراء بشأن برنامج للعمل، وعلى الشروع في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومؤتمر نزع السلاح في حد ذاته مؤسسة يتضح احترامها لمتطلبات جميع الأطراف الأمنية من خلال نظامها الداخلي.

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تأكد من جديد، من خلال استعراض الحالة الاستراتيجية للدفاع والأمن للمملكة المتحدة، التزامها بالإبقاء على الحد الأدنى من الردع النووي الفعال، لكن مع اتخاذ تدابير جديدة لنزع السلاح أيضاً. وأعلنت المملكة المتحدة في ذلك الاستعراض، أنها ستخفض عدد الرؤوس الحربية التي تحملها جميع غواصاتها من ٤٨ إلى ٤٠ رأساً؛ وستقلل احتياجاتها من الرؤوس الحربية المتاحة للتشغيل من زهاء ١٦٠ رأساً إلى ما لا يزيد عن ١٢٠ رأساً، وعدد القذائف الجاهزة للتشغيل على متن الغواصات من طراز فانغارد إلى ما لا يزيد عن ٨ رؤوس؛ وستخفض مخزونها من الأسلحة

النووية في مجمله إلى ما لا يزيد عن ١٨٠ رأساً. وسيبدأ نفاذ هذه التغييرات، التي تتماشى مع التزامات المملكة المتحدة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، خلال السنوات القليلة القادمة.

وأعلنت المملكة المتحدة أيضاً تأكيدها بقوة مجدداً أنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويعد ذلك بمثابة استكمال للالتزامات الأخرى المعلنة للمملكة المتحدة بشأن نزع السلاح.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استضافت المملكة المتحدة اجتماعاً للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، عرف باسم مؤتمر الأعضاء الدائمين الخمسة لاتخاذ تدابير لبناء الثقة تجاه نزع السلاح النووي، وهي تعرب عن تطلعها إلى المزيد من التفاوض مع تلك الدول، في المؤتمر المقرر عقده عام ٢٠١١ في باريس. وتؤمن المملكة المتحدة إيماناً راسخاً بأن زيادة الشفافية وإيجاد حلول تقنية وعسكرية وسياسية للتحديات العملية لنزع السلاح، عناصر حيوية لإحراز تقدم ملموس تجاه هدف الدول الأطراف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى غرار ما أعلنته في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في العام الماضي في نيويورك، وافقت المملكة المتحدة على مواصلة البحث مع الترويج، الدولة الرائدة غير الحائزة للأسلحة النووية، بشأن تحديات التحقق من نزع السلاح النووي ودفع عجلة التعاون الطويل الأجل بشأن هذه المسألة. وتنظر المملكة المتحدة أيضاً في إيجاد سبل لتوسيع نطاق هذا العمل في المستقبل.

وختاماً، أعرب المتحدث عن تطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع المجتمع الدولي لوضع حد للانتشار وإحراز تقدم في نزع السلاح المتعدد الأطراف، بغرض بناء الثقة ونشر الطمأنينة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، واتخاذ خطوات عملية ملموسة تجاه عالم أكثر أماناً واستقراراً، تشعر فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها تستطيع التخلي عن أسلحتها في نهاية المطاف.

**السيد أوياركي (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** خاطب الرئيس معرباً عن الانضمام إلى المرشحين بالممثل الدائم لإثيوبيا.

وقال إنه يود، أولاً، أن يرحب بالفرصة التي أتاحت للوفود للاستفادة بشكل مثمر من انعقاد المؤتمر بكامل هيئته، وإنه لذلك السبب يؤيد مبادرة الرئيس بشأن عقد تلك المناقشات، التي ربما أمكن تعزيزها أكثر من خلال إتاحة الفرص لمشاركة الخبراء فيها. ويمكن القول بعبارة أخرى، إنه من الضروري الاستفادة بشكل عملي من الحالة السياسية الراهنة، مع التسليم بما تتيحه من فرص وما تنطوي عليه من قيود في آن واحد معاً. ومن شأن ذلك أن يتيح للوفود على الأقل إمكانية التغلب على الشعور بالإحباط الجماعي، والتأهب بشكل أفضل للمفاوضات التي ستكون معقدة بالتأكيد.

وعلى الوفود أن تسلم بأن المؤتمر وسيلة لتلبية الاحتياجات السياسية الجماعية وأنه سيحكم عليه من خلال ما يحققه من نتائج. ومن الواضح أن المؤتمر ليس غاية في حد ذاته. ويمثل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وجهان لعملة واحدة. من الضروري المضي قدماً على المسارين معاً، مع الأخذ في الاعتبار على الدوام أن الهدف النهائي هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وأن أي انتشار للأسلحة النووية مؤثر سالب، وأنها تشكل خطراً غير مقبول للأمن الدولي. ولا شك في أن تجاهل هذه الحقيقة الجوهرية في أية سياسة أو أي جهد دبلوماسي سيؤدي إلى تفاقم عدم الثقة والإحباط في مجتمعاتنا. ومن الصعب أن يتصور المرء أن العقل البشري يمكن أن يتغاضى عن جميع الأخطار التي يمثلها مجرد وجود هذه الأسلحة. والإجراء الوحيد الممكن اتخاذه هو العمل على إزالتها.

ومن الواضح لذلك أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من الأولويات الملحة وأنه يتعين اتخاذ خطوات لتهيئة الظروف للنجاح في هذا المجال. وهذه أولويات مشتركة بين جميع المناطق والمجتمعات. ويتطلب ذلك العمل اتخاذ تدابير تكميلية على الصعيدين الثنائي والمتعددة الأطراف، إذا أريد للتقدم المحرز في هذا المجال أن يساعد بالفعل على تجاوز مفهوم الردع النووي.

ويعني ذلك تهيئة مناخ إيجابي لبدء مناقشة تتسم بالتركيز، واتباع النهج المبين في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار، أي اتباع نهج تدريجي مطرد وعملي، في مجالات رئيسية من قبيل: أولاً، تأكيد أهمية العمليات الانفرادية والثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تقليص الترسانات وخفض مستويات التأهب على نحو لا رجعة فيه؛ وثانياً، تنفيذ الحظر المفروض على اختبار وإنتاج أسلحة نووية جديدة بشكل فعال؛ وثالثاً، تقديم الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ ورابعاً، إنشاء نظم فعالة لعدم الانتشار؛ وخامساً، توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ وسادساً، وضع تدابير لتعزيز الشفافية وبناء الثقة؛ وأخيراً، اتخاذ تدابير صارمة متعددة الأطراف في مجال الرصد والمراقبة وإقامة آليات للتحقق. وهذه الأهداف تكميلية ودائمة، وهي تعزز بعضها بعضاً وتربطها واضح باعتبارها جزءاً من الاهتمام المشترك بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في سبيل قضية السلام وصون الأمن الإقليمي والدولي، وقبل كل شيء، الأمن البشري.

وعلى مدى عقود من الزمن، عمل مؤتمر نزع السلاح على تحقيق هذه المسألة، وكذلك الجمعية العامة وغيرها من المحافل، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقدموا فيها مساهمات محددة. ولا بد من التسليم بأن هذا العمل إرث قيم يستند إلى الصكوك التأسيسية للأمم المتحدة وإلى مختلف الاتفاقات والآراء السياسية والقانونية، مثل فتوى محكمة العدل الدولية المذكورة آنفاً.

وفي عام ١٩٩٦، قدمت مجموعة الـ ٢١ مقترحاً بشأن برنامج عمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية. وفي عام ٢٠٠٧، في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف المعني باستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، قُدمت صيغة محدثة تشتمل على مقترح لاتفاقية نموذجية بشأن الأسلحة النووية، وصفها الأمين العام بان كي - مون نفسه بأنها تشكل نقطة انطلاق جيدة للمفاوضات.

وتكررت الدعوة إلى تطبيق هذه الاتفاقية على أرض الواقع، خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، المعقود في نيويورك. وأحاطت الوثيقة الختامية علماً بمقترح الأمين العام المكون من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، لعام ٢٠٠٨، الذي ورد ذكره هنا أيضاً، والذي يقترح، في جملة أمور، النظر في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية أو اتفاق بشأن إطار لصكوك مستقلة يعزز بعضها بعضاً، على أن يدعم ذلك نظام تحقق قوي.

ودعا الأمين العام أيضاً إلى تنفيذ مبادئ والتزامات معاهدة عدم الانتشار. وقامت كوبا، في عام ٢٠٠٩، بالتنسيق لعقد جلسات غير رسمية للمؤتمر بشأن هذه المسألة، قُدمت فيها عناصر جديدة تتطلب اهتماماً خاصاً. وفي عام ٢٠١٠، أعدت اللجنة الدولية المعنية بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تقريراً قيماً وقدمت توصيات بشأن مختلف الجوانب الرئيسية؛ وقدمت مجموعة الـ ٢١ الوثيقة CD/1891، التي أعادت فيها تأكيد موقفها، مع تسليط الضوء على بعض العناصر والخطوات الرئيسية اللازمة لتعزيز هدف نزع السلاح النووي، من أجل النظر فيها. وهذه القائمة ليست حصرية؛ فهي تشير فقط إلى أن هناك ممارسة واجتهاداً قانونياً يتعين النظر فيهما. وأعرب المتحدث عن الاعتقاد بأن للمؤتمر موروث قيم يمكن إيجازه واستكمالته وفقاً للسياق الدولي الجديد، لكن من الضروري قطعاً تأكيد الإرادة السياسية التي ظهرت في آخر مؤتمر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وفي نتائجه وخطة عمله، فضلاً عن التقدم الذي أحرزته مختلف الدول الحائزة للأسلحة النووية بمفردها أو بصورة ثنائية، فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الاستراتيجية. ولا يمثل فشل هذا المؤتمر مجرد تبديد للموارد والفرص؛ بل ويعرض للخطر فعالية النظام المتعدد الأطراف لـ نزع السلاح النووي وعدم انتشاره في مجمله.

وفي بعض البلدان الصغيرة مثل شيلي، يؤثر مثل هذا الإحجام عن اتخاذ إجراء على المصالح الوطنية بشكل خاص، نظراً إلى أن الاتفاقات المتعددة الأطراف توفر الحماية والضمانات التي تحتاجها بلداننا لصون أمنها، ولكفالة الأمن الجماعي دون شك.

وبالنظر إلى تعقيد هذه المسألة وإلى العوامل الداخلية والخارجية التي لا محالة من وجودها في مؤتمر نزع السلاح، سيكون من المفيد إعداد قائمة بالعناصر الرئيسية التي ينبغي أن يركز عليها المؤتمر، على أن يكون الهدف المشترك على الدوام هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل والتمكن من استئناف العمل الجوهري لولاية المؤتمر.

**السيد ساجدي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): خاطب الرئيس معرباً عن رغبته في أن يغتنم الفرصة المتاحة كي يهنئه مرة أخرى على توليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأعرب عن رغبته أيضاً في الترحيب بحضور السفير والممثل الدائم لإثيوبيا في المؤتمر، وعن آمانياته له بالنجاح الباهر في مهمته وبإقامة طيبة في جنيف.

وأعرب عن رغبته في أن يؤكد للرئيس تعاون وفده الكامل معه. وأعرب أيضاً عن اتفاقه التام مع المعايير التي أكدها الرئيس مجدداً في بيانه الاستهلاكي بغرض توفير الإرشاد للمناقشات الموضوعية في الجلسات العامة الأربع القادمة.

وقال إنه انقضت أكثر من ٦٥ عاماً على ما سببه استخدام أول قنبلتين نوويتين في هيروشيما وناغازاكي من وقوع كارثة إنسانية لا تنسى، ولم يتم عمل أي شيء لفرض حظر قانوني على تكرار مثل هذا العمل الذي لا يمت للإنسانية بصلة. وتعتقد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى أمر مُسلم به. وهي قد أساءت تفسير الالتزامات الواردة في المعاهدة على نحو يقلص الركائز الثلاث التي يقوم عليها نظام عدم الانتشار إلى ركيزة واحدة، هي تحديداً عدم الانتشار. وأساءت أيضاً استغلال ثقة المجتمع الدولي من أجل كفالة استمرار بقاء الأسلحة النووية. وأصبح أمن العالم في مرتبة أدنى من أمن الحائزين للقنابل النووية.

وقد استُحدثت، خلال المفاوضات التي أدت إلى إبرام معاهدة عدم الانتشار، مجموعة متكاملة ومتوازنة من الحقوق والواجبات التي تتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجبها بعدم امتلاك أسلحة نووية وبإحضار مرافقها لأحكام اتفاق الضمانات. وفي المقابل، تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم نقل الأسلحة النووية أو تطويرها، وتلتزم باتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تتعهد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأن تتعاون وتكفل أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على نحو غير انتقائي وغير تمييزي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر سريان الاتفاقية على الصعيد العالمي التزاماً دولياً مشتركاً لجميع الدول الأطراف.

ومنذ عام ١٩٧٨، عندما أكدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أن نزع السلاح النووي يمثل الأولوية العليا على جدول أعمال نزع السلاح، اضطر المجتمع الدولي للانتظار لأكثر من عقدين كي يشهد تأييداً مماثلاً لهدفه المنشود منذ وقت طويل، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف المعني باستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. ولا تزال "الخطوات العملية الثلاثة عشرة" التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، تشكل الالتزام الأساسي تجاه تحقيق الهدف النهائي والملح للمجتمع الدولي، المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل. ولا يجب السماح بانتهاك هذه الالتزامات من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر إلى الأبد ليشهد القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وهناك ضرورة ملحة للبدء في نزعها. ولا يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يكون غير مبال إزاء هذه الشواغل الجدية والمشروعة للمجتمع الدولي. وقال المتحدث إن وفده قام، بالاشتراك مع أعضاء آخرين في حركة عدم الانحياز، بتقديم مقترح في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، الذي عقد مؤخراً في نيويورك، من أجل اعتماد إطار قانوني مع جدول زمني محدد للتنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والقضاء الكامل على الأسلحة النووية، بما في ذلك اعتماد اتفاقية للأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥. ولكن المؤسف هو أن نتائج مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، ولا سيما في مجال الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي، لا ترتقي إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي. وقال المتحدث إن وفده سيتابع قضية نزع السلاح النووي بحزم وقبل كل شيء في إطار مؤتمر نزع السلاح. وطلب أن يجري إعداد برنامج العمل بطريقة تكفل تمكن المؤتمر من الشروع في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وإبرام اتفاقية دولية ملزمة قانوناً بشأن فرض حظر تام على جميع الأسلحة النووية.

وقال إنه إذا أخذت تلك المهددات المؤسفة في الاعتبار، فإن وفده يؤمن بضرورة أن يتصدى مؤتمر نزع السلاح بشكل عاجل للشواغل التي أعربت عنها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتطوير ونشر أسلحة نووية جديدة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب تخفيف حدة تلك الشواغل من خلال حظر تطوير وإنتاج أية أسلحة نووية جديدة، ولا سيما الأسلحة النووية الصغيرة، وعن طريق فرض حظر على إنشاء أية مرافق جديدة لتطوير الأسلحة النووية ونشرها وإنتاجها داخل البلدان وفي خارجها.

وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك شواغل حقيقية تساور المجتمع الدولي ويتعين التصدي لها بشكل جدي فيما يتعلق بالانتشار الرأسي للأسلحة النووية، ونقل الأسلحة النووية ونشرها في أقاليم دول غير حائزة للأسلحة النووية، ونقل تكنولوجيا الأسلحة النووية إلى النظام الإسرائيلي غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار، مما يخفف عتبة إمكانية اللجوء إلى الأسلحة النووية ويزيد خطر استخدام هذه الأسلحة غير الإنسانية في الصراعات التقليدية وضد الدول غير الحائزة لها.

وأضاف أن وفده ما زال يؤمن بضرورة إجراء مفاوضات بشأن برنامج مقسم إلى مراحل للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية، وأكد مجدداً في ذلك الصدد، مناداته وفده بالقيام، بسبيل الأولوية العليا وفي أقرب وقت ممكن، بإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح. ويجب أن تؤدي تلك المفاوضات إلى فرض حظر قانوني، مرة واحدة وإلى الأبد، على حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وتكديسها واستخدامها من قبل أي بلد، وأن تنص على تدمير تلك الأسلحة.



وريشما يتم إبرام اتفاقية للأسلحة النووية مماثلة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وتتوقف فوراً عن أية عمليات تطوير وأية بحوث في مجال الأسلحة النووية؛ وتكف عن أي تهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ضد الدول غير الحائزة لها، بما في ذلك أي عمل أو تصريح قد ينطوي على مثل ذلك التهديد؛ وعن أي تحديث للأسلحة النووية ومرافقها؛ وأي نشر للأسلحة النووية في أقاليم بلدان أخرى؛ وعن إبقاء الأسلحة النووية في حالة استنفار قصوى.

وهناك وفود كثيرة على استعداد للعمل من خلال مؤتمر نزع السلاح من أجل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح النووي والقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وقال المتحدث إن وفده يحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على برنامج عمل، وعلى أن تستجيب بصدق لهذا الموضوع وتتيح لمؤتمر نزع السلاح إمكانية الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وأضاف أن الوقت المناسب قد حان ليضطلع المؤتمر بمسؤوليته في ذلك الصدد.

**السيد زو زيو (الصين) (تكلم بالصينية):** خاطب الرئيس معرباً عن رغبة الوفد الصيني في أن يتقدم له بالتهنئة على توليه رئاسة المؤتمر. وقال إن الوفد سيدعم الرئيس في عمله، كما هو الحال دائماً.

وأضاف أن العام الماضي شهد تقدماً كبيراً في مجال نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. واعتمد مؤتمر الأطراف المعني باستعراض معاهدة عدم الانتشار، المعقود في باريس، في عام ٢٠١٠، وثيقته الختامية، التي تضمنت وضع خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي. وتوصل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق بشأن إبرام معاهدة جديدة لنزع السلاح النووي وصدقا عليها، وستدخل حيز النفاذ في القريب العاجل. وأعرب المتحدث عن ترحيب الصين بهذه التطورات.

وقال إن الحظر الكامل والتدمير الشامل لجميع الأسلحة النووية هو ما تصبو إليه جميع الشعوب المحبة للسلام. وترى الصين أنه ما دامت جميع البلدان تعمل جاهدة على تهيئة بيئة سلمية ومستقرة للأمن الدولي، مع تبادل احترام ومراعاة الشواغل الأمنية المعقولة لبعضها البعض، والالتزام بالعملية المتعددة الأطراف، وفقاً لمفهوم جديد للأمن يقوم على تبادل الثقة والمنفعة والمساواة والتعاون، ستمكن الأطراف من بلوغ هدفها المنشود المتمثل في القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ولتحقيق تلك الغاية، يجب على الأطراف مواصلة بذل الجهود في المجالات التالية:

أولاً، ينبغي أن تنفذ الأطراف بالكامل الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في العام الماضي؛ وأن تظل ملتزمة بتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة، أي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وتعمل على تحقيق

هدفها المنشود، أي حظر الأسلحة النووية والقضاء الكامل عليها. وتحمل البلدان الحائزة على أكبر الترسانات النووية المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي، ويتعين عليها اتخاذ خطوة أخرى إلى الأمام من خلال تنفيذ تخفيضات جوهرية كبيرة لترساناتها النووية، بغرض تهيئة الظروف اللازمة للترفع الشامل والكامل للسلاح النووي. وعندما تنتهي الظروف على النحو الواجب، يتعين على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تنضم أيضاً إلى عملية التفاوض المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ويجب أن تتبع في نزع السلاح النووي مبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي على الصعيد العالمي وكفالة عدم الإضرار بأمن الدول.

ثانياً، ينبغي أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية صراحة بعدم السعي إلى الإبقاء على أسلحتها النووية إلى أجل غير مسمى؛ وبتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية الوطنية؛ وأن تلتزم بوضوح باحترام مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، بأي حال من الأحوال، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويتعين عليها إبرام صك قانوني دولي لتحقيق هذا الغرض في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، عدم انتشار الأسلحة النووية شرط أساسي للحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ويجب أن تعمل جميع البلدان معاً من أجل المحافظة على الآليات الدولية لعدم الانتشار، وأن تنفذ بدقة التزاماتها في مجال عدم الانتشار، وتشدد مراقبتها للصادرات المتصلة بعدم الانتشار. ويجب التخلص من الروح البراغمية والمعايير المزدوجة، واتخاذ نهج متوازن تجاه العلاقة بين الاستخدام للأغراض السلمية وعدم الانتشار. ويجب أن يحترم بشكل كامل الحق المشروع لجميع البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع الوفاء بالتزامات عدم الانتشار بدقة في الوقت نفسه. وينبغي مواصلة اتباع الوسائل السياسية والدبلوماسية في السعي إلى تسوية مسألة عدم الانتشار.

رابعاً، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل المشترك على إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان في المناطق المعنية من أجل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وقد درجت الصين على الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي بضمير حي، وقدمت مساهمة فريدة خاصة بها في عملية نزع السلاح النووي. واتبعت بشكل منهجي استراتيجية نووية قائمة على الدفاع عن النفس. ولم تدخل في سباق لتسلح نووي مع أي بلد من البلدان، كما لم تشكل أية تحالفات نووية. واتبعت بشفافية سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية والتزمت بشكل غير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتلاحظ الصين أنه يتعين، وفقاً لخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة

الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل شامل ومتوازن، وأن تُشكّل على هذا الأساس هيئة فرعية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي. وأعرب المتحدث عن تأييد بلده لتلك الخطة. وأعرب أيضاً عن استعداد الصين للعمل مع المجتمع الدولي ومواصلة جهودها الرامية إلى دفع عجلة عملية نزع السلاح النووي. وقال إن بلده سيشهد خلال يومين من ذلك التاريخ الاحتفال التقليدي بالسنة الجديدة وفق التقويم الصيني. وأوضح أن العام التالي هو عام الأرنب، متمنياً لجميع الحاضرين وعائلاتهم حظاً سعيداً في عام الأرنب. وتتمنى أن تتحقق جميع أمنياتهم.

**السيدة هيغي (نيوزيلندا)** (تكلمت بالإنكليزية): خاطبت الرئيس قائلة إن نيوزيلندا ظلت تؤيد بشكل منهجي بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، نظراً لما تراه من إمكانية إسهام تلك المعاهدة بشكل جوهري في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وقالت إن تحالف برنامج العمل الجديد قد لاحظ، حينما خاطب هذه الهيئة منذ بضع سنوات بشأن هذا الموضوع، أن المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وإبرام تلك المعاهدة، حري بأن يحد من توسع الترسانات النووية الحالية، ويمكن أن يؤخذ بالتالي على أنه خطوة مهمة تجاه وضع برنامج يهدف إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية على مراحل.

ولا شك في أن تعزيز أهداف نزع السلاح النووي وتحقيقها يمثل - على قدم المساواة مع تحريم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية - سبب وجود مؤتمر نزع السلاح. ومن الصعب الاعتقاد بأن التاريخ سينظر بعين العطف إلى هذه الهيئة إذا لم تبدأ في تنفيذ عمل جوهري بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية للأمن الدولي.

وقالت المتحدث إن النهج الذي يتبعه وفد بلدها تجاه المأزق الراهن في المفاوضات هو الاستجابة لمناشدات الأمين العام للأمم المتحدة والترحيب بالدور القيادي لرئيس المؤتمر في السعي إلى اغتنام الفرصة المتاحة من أجل معالجة المسائل ذات المضمون الحقيقي.

وأضافت أن وفد بلدها سيشرح آراءه بشأن ما يمكن أن يسهم به إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في خدمة قضية نزع السلاح النووي، عندما تتاح له فرصة الحديث في المناقشة التي ستجري في المؤتمر بشأن تلك المسألة. وقالت إن اهتمام الوفد سينصب في ذلك اليوم على ما يمكن أن يفعله المؤتمر بغية التعمق في معالجة ذلك الموضوع، نظراً إلى أن آراء بلده بشأن نزع السلاح النووي وتطلعاته بشأن عالم خال من الأسلحة النووية قد كثر الحديث عنها وأصبحت معروفة للجميع.

وتشمل عضوية مؤتمر نزع السلاح جميع الدول التي تملك أو يعتقد أنها تملك ترسانات نووية. وينبغي لذلك، أن يكون المؤتمر قادراً، في نطاق السلطات المخولة له، على المساعدة في بناء الثقة اللازمة للمشاركة الحقيقية وإحراز التقدم في مجال تقليص الترسانات النووية وإزالتها.

وإذا أسس المؤتمر خلال هذه الدورة هيئة فرعية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي، وفقاً لما قرره الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، فسيوفر بذلك منبراً يعمق الأطراف من خلاله معالجتهم لذلك الموضوع، بطريقة أكثر تركيزاً وعلى نحو يتناسب مع أهمية قضية نزع السلاح النووي.

وبينما يرغب الوفد بالفعل في الإعراب عن تقديره للجهود الثنائية التي بذلت مؤخراً وألحت إلى إمكانية تقليص الترسانات النووية، فإن نيوزيلندا ترحب بالتأكيد بالفرصة المتاحة لتبادل الآراء الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح، بشأن الخطوات التالية المتعددة الأطراف صوب تحقيق نزع السلاح النووي.

ويؤمن الوفد، مثل وفود أخرى كثيرة، بإمكانية بل وبضرورة بذل مزيد من الجهد للاستفادة من التغييرات الإيجابية التي طرأت على البيئة الأمنية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة. ومن الواضح أن عهد العلاقات العدائية التي ميزت تلك الحقبة قد ولى، ويساعد تنفيذ روسيا والولايات المتحدة الأمريكية المطرد والقابل للتحقق لمعاهدة ستارت الجديدة، التي جرى التصديق عليها مؤخراً، والتي يُسعد الوفد أن يرحب بها، على توفير الوقاية ضد العودة إلى تلك الأزمات القائمة والخطيرة.

وينبغي أن يكون هذا المحفل قادراً على المساهمة في عملية رسم مسار الطريق إلى الأمام، صوب عالم خال من الأسلحة النووية، وعلى المساعدة في بناء الثقة المتبادلة التي تشكل عنصراً حيوياً لامتلاك القدرة على السير إلى الأمام. وأعربت المتحدثة عن الترحيب بفرصة المشاركة المتعمقة في بحث بعض التدابير المؤقتة والعملية، التي يمكن أن تساعد في التحرك إلى الأمام تجاه الهدف المنشود.

وأضافت أن خفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية سيشكل خطوة مؤقتة هامة تجاه تحقيق مفهوم العالم الخالي من الأسلحة النووية. وقالت إن اتخاذ خطوات لخفض الاستعداد التعبوي للترسانات النووية يكفل تقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية؛ ويؤدي إلى خفض المخاطر المرتبطة بحيازة هذه الأسلحة؛ بينما يمثل خفض مستويات التأهب أيضاً أحد التدابير الهامة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة. وقالت إن وفد بلدها يكرر دعوته إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية كي تقدم تقارير منتظمة عن التدابير التي تتخذها من أجل خفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات أسلحتها النووية، بينما يحثها على تكثيف الجهود من أجل كفالة إنهاء حالة التأهب القصوى لجميع الأسلحة النووية.

وعلى نطاق أوسع، كررت المتحدثة الدعوة إلى زيادة الإبلاغ عن المسائل الأخرى التي لا تقل أهمية فيما يتعلق بكفالة نزع السلاح النووي بشكل مطرد ومستمر، موضحة أن وفد بلدها حينما يشير إلى تقديم التقارير، فإنه لا يفعل ذلك باعتبار أن تقديم التقارير غاية في حد ذاته أو لأنه مغرق في البيروقراطية ومغرم بممارسات الحاسبة. وقالت إن الوفد يرى في الإبلاغ وسيلة لتعزيز الثقة والشفافية، وأداة من أدوات قياس التقدم المحرز صوب هدف نهائي، هو القضاء على الأسلحة النووية.

وأضافت أنها لفتت الانتباه إلى عدد قليل فقط من الخطوات الممكنة التي ستساعد، إلى جانب التفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، في تحقيق نزع السلاح النووي. وقد حددت الدول الأطراف، في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، المزيد من الخطوات، أو الإجراءات، التي يتعين اتخاذها ورصدها خلال دورة الاستعراض الحالية. ويتصل عدد من تلك الإجراءات، التي أشارت المتحدثة بالفعل إلى واحد منها، بمؤتمر نزع السلاح وبرنامج عمله. وأعربت المتحدثة عن أنها ما زالت تأمل في أن تجد تلك الإجراءات طريقها إلى التنفيذ في الدورة الحالية.

وقالت إنها تود أن تشير أيضاً في هذه المرحلة، إلى أن الدول الأطراف قامت، بالإضافة إلى إعداد خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، بصياغة عدد من المبادئ العامة. كما أعربت عن قلقها العميق بشأن العواقب الوخيمة التي ستصيب البشرية نتيجة أي استخدام للأسلحة النووية. وأعادت تأكيد ضرورة قيام جميع الدول، وفي جميع الأوقات، بالامتثال إلى القانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وأعربت المتحدثة عن ثقتها في وجوب أن ينحاز جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى تلك المبادئ. وأن تعمل الأطراف على التأثير على المؤتمر ليتجاوز مأزقه الراهن ويعالج ذلك الموضوع الذي يملك أعضاؤه القدرة على إحداث تغيير حقيقي فيه، على غرار ما أثبتوه في الماضي من خلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

**السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أعرب عن رغبته في أن يبدأ بالإعراب عن مدى سعادته لرؤية رئيس المؤتمر في موقع الإشراف على مداولات الوفود. وأكد تأييد وفد بلده له في تسيير أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأعرب أيضاً عن الترحيب بالزملاء الجدد، وبسفراء إثيوبيا، وزمبابوي، والسويد، وكينيا، وهنغاريا في المؤتمر.

وأعرب عن التقدير لجهود الرئيس الرامية إلى استمرار مشاركة أعضاء المؤتمر في المناقشات بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله. وقال إن وفد بلده يشارك في تلك المناقشات برغم تفضيله أن تعقد المفاوضات التي تجري في ذلك الحفل في إطار برنامج عمل متفق عليه. وقال إن بلده ما زال يؤمن بأن الأولوية القصوى يجب أن تمنح لبذل كل جهد ممكن للتعجيل باعتماد برنامج عمل كي يتسنى للمؤتمر الشروع في عمله الجوهري، بما في ذلك عقد المفاوضات، في أقرب وقت ممكن.

وأضاف أن الهند تمنح الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي، بوصفها عضواً في مجموعة الـ ٢١ وفي حركة عدم الانحياز. وظلت الهند تؤيد بشكل منهجي تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه على الصعيد العالمي. وفي عام ١٩٨٨، قدم

رئيس الوزراء، راجيف غاندي، إلى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لزع السلاح، خطة عمل بشأن كفالة خلو العالم من الأسلحة النووية وقيام نظام عالمي خال من العنف. وأعرب المتحدث عن الأسف لأن العالم ما زال بعيداً عن تحقيق ذلك الهدف، مثلما كان في عام ١٩٨٨. وقال إن انتهاء الحرب الباردة وفر بصيصاً من الأمل في أن تتمكن الدول من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لكن هذا الأمل خاب. وما زالت المفاوضات الرامية إلى كفالة القضاء على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على مراحل وبصورة غير تمييزية ومحددة بمدة زمنية ويمكن التحقق منها، في انتظار أن تبدأ في مؤتمر نزع السلاح.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وفي الذكرى السنوية العشرين لخطة عمل راجيف غاندي، طلب رئيس الوزراء مانموهان سينغ إلى بلدان أخرى الانضمام إلى الهند في اتخاذ الخطوة الأولى الحاسمة: أي الالتزام، الذي يفضل أن يكون قانونياً وملزماً، من خلال صك دولي يتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية، وفي إطار مدة زمنية محددة. وقال المتحدث إن الرئيس باراك أوباما قد ذكر، في خطابه الذي ألقاه في براغ، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أن الولايات المتحدة ستسعي إلى كفالة السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وأعرب عدد من زعماء العالم الآخرين عن تأييدهم أيضاً للمضي تجاه القضاء الكامل على الأسلحة النووية في العالم. وقدم الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً اقتراحاً من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، وأخبر مؤتمر نزع السلاح، قبل بضعة أيام، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أن نزع السلاح النووي هو أولويته الاستراتيجية لعام ٢٠١١.

وأعرب المتحدث عن إيمان بلده بأن نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه عن طريق عملية تدريجية تستند إلى وجود التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه لتحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وبصورة غير تمييزية. وأعرب أيضاً عن إيمان بلده بأن الخطوات المطردة لتحريم الأسلحة النووية ضرورية من أجل تحقيق هدف القضاء الكامل على تلك الأسلحة. وقال إن اتخاذ تدابير ترمي إلى الحد من الأخطار النووية الناشئة عن الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية، وتشديد القيود المفروضة على استعمال الأسلحة النووية، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية، أمور هامة في ذلك الصدد. وأضاف أن قراري الجمعية العامة اللذين رعتهما الهند في اللجنة الأولى بعنوان "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" و"خفض الخطر النووي" يوضحان بعضاً من تلك الخطوات، وقد حظيا بدعم له ما يبرره من عدد كبير من البلدان. وشكلت تلك الخطوات أيضاً جزءاً من ورقة العمل CD/1816، المقدمة من الهند في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتمثل الغرض من ورقة العمل، التي جسدت روح ومضمون خطة عمل راجيف غاندي، في حفز انعقاد مداولات ومناقشات بشأن نزع السلاح النووي.

وقال المتحدث إن البلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية تتحمل مسؤولية خاصة تجاه إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وأعرب عن الترحيب، في ذلك الصدد، بالتصديق على معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وما زال البلدان يملكان أكثر من ٩٠ في المائة من الأسلحة النووية في العالم، وتمثل المعاهدة الجديدة خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الضروري قيام حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والطمأنينة، والحد من أهمية الأسلحة النووية في مجالي الشؤون الدولية والمبادئ الأمنية.

والوثيقة الوحيدة التي اعتمدها المجتمع الدولي بتوافق الآراء بشأن نزع السلاح النووي، هي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وقد منحت تلك الوثيقة الأولوية القصوى لهدف نزع السلاح النووي. ومع ذلك، عجز مؤتمر نزع السلاح، على مدى العقود الثلاثة الماضية، عن إحراز تقدم بشأن هذا البند ذي الأولوية في جدول الأعمال، على الرغم من النداءات المستمرة من جانب أعضاء المؤتمر ومجموعة الـ ٢١. ويتحمل مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، مسؤولية كبيرة تجاه دفع مسيرة تحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية. ومن جانبها، ستواصل الهند العمل مع الأعضاء الآخرين في المؤتمر من أجل دفع مسيرة التفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

**السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** أعرب للرئيس عن رغبته في أن يهنئه على توليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واغتنم الفرصة في ذات الوقت ليرحب بسفراء إثيوبيا، وزمبابوي، وهنغاريا إلى مؤتمر نزع السلاح. وقال إن رئاسته للمؤتمر تزامنت مع منعطف هام في تاريخ المؤتمر. ويصدق ذلك القول بوجه خاص في ضوء المأزق الذي مر به المؤتمر ثانية خلال دورة العام الماضي، وتزايد المناقشات العقيمة التي اتسم بها عمله على امتداد عدد من السنوات مؤخراً. وأعرب المتحدث عن التقدير للجهود المكثفة التي بذلت خلال فترة ما بين الدورات، بهدف كفالة استئناف الأعمال الموضوعية في وقت مبكر هذا العام، فضلاً عن النهج المتسم بالشمول والشفافية الذي اتخذته الرئيس في أداء هذه المهمة.

واتضح من الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي استضافه الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومن المناقشة التي جرت في اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع تبرير ضياع سنة أخرى بلا طائل. وهو مسؤول عن إجراء مفاوضات متعددة الأطراف حسب التكاليف الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨. ونتيجة لعجز المؤتمر عن أداء مهام تلك الولاية الأساسية لسنوات عديدة، ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة ونشوء بيئة أمنية دولية جديدة، بدأ الكثيرون في التساؤل لأسباب مفهومة، عن مدى أهميته وقيمه في مجال السعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح.

ويسبب عدم إحراز تقدم على مدى السنوات الأربعة عشرة الماضية في التصدي بشكل جوهري لقضايا نزع السلاح الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر الإحباط ليس فقط للغالبية العظمى من أعضائه، بل وللمجتمع الدولي بأسره أيضاً. وعلى الرغم من أوجه القصور التي شابت الوثيقة CD/1864، يشعر وفد الهند بخيبة أمل لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تنفيذ مقرره المتعلق بوضع برنامج عمل خلال عام ٢٠٠٩، وما ترتب على ذلك من عدم إحراز مزيد من التقدم. وتخيّب الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح الآمال بشكل خاص، نظراً إلى تعهد الأغلبية الساحقة من الدول، في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بكفالة تهمة عالم أفضل وأكثر أمناً وخال من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. ويقود هذا إلى الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة المعقودة في ذلك اليوم، وهو نزع السلاح النووي.

ويمثل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى للمؤتمر، وهي أولوية مشتركة بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٢١، والأغلبية الساحقة من أعضاء في المؤتمر في جميع مناطق العالم. ونظراً إلى أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره عمليتان تعزز الواحدة منهما الأخرى، فإنه تترتب على ذلك من الناحية المنطقية ضرورة اتخاذ تدابير شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها على كلتا الجبهتين.

وأعرب المتحدث عن الترحيب بالتقدم الذي أحرز خلال العام الماضي تجاه إبرام اتفاق ثنائي للحد من الأسلحة النووية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار معاهدة ستارت الجديدة، وعن التطلع إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها، فضلاً عن إجراء المزيد من المفاوضات بشأن تنفيذ تخفيضات أكبر. وتمثل هذه التدابير خطوات حيوية ولازمة معاً، تجاه تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الضروري مع ذلك، الاعتراف بأن تلك الجهود عمل تكميلي وليس بديلاً عن الاتفاقات الملزمة المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي.

وقال المتحدث إن الأسلحة النووية تشكل مصدراً لانعدام الأمن وليس كفالاته، وفقاً لرأي وفد بلده. وهي أجهزة غير قانونية ولا إنسانية ولا أخلاقية ولا مكان لها في البيئة الأمنية الراهنة. وبالضرورة، يشكل استمرار حيازة الأسلحة النووية، أو الإبقاء على خيار الأسلحة النووية من قبل بعض الدول، مصدراً لزيادة مخاطر استخدام هذه الأسلحة أو مخاطر وقوعها في أيدي الإرهابيين. وعلاوة على ذلك، تشكل الآثار الكارثية على الصعيد الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية خطراً جسيماً لا لبس فيه على البشرية. ولا شيء سوى القضاء الكامل على الأسلحة النووية والتأكد من أنها لن تُنتج مطلقاً مرة أخرى يمكن أن يوفر الضمانات اللازمة للحيلولة دون استخدامها.

وهذا هو السبب في الشعور بالقلق الذي ينتاب الوفود بشأن الحجج التي تسوقها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، حتى في هذا المحفل، والتي يبدو أنها تهدف إلى توفير تبريرات للاحتفاظ بهذه الأسلحة التي لا تفرق بين عدو وصديق، وحتى لإمكانية



استخدامها. ولا يكون هذا التصرف غير مسؤول فحسب، بل يمكن أن يشكل أيضاً أساساً منطقياً لأطراف أخرى كي تطمع في تطوير أسلحة الدمار الشامل. وقد دأبت جنوب أفريقيا على القول بانتظام بأن أي افتراض لإمكانية حيازة الأسلحة النووية لأمد غير محدود لن يؤدي سوى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن واستمرار سباق التسلح. ويظل إحراز التقدم بشكل مستمر ولا رجعة فيه في العمل على نزع السلاح النووي واتخاذ تدابير أخرى ذات صلة للحد من الأسلحة النووية عنصراً أساسياً في تعزيز عدم انتشار تلك الأسلحة.

وعلى الرغم من أن نزع السلاح النووي كان هو موضوع أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦، وأول بند في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشائه، وبرغم استمرار مطالبة الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر بتأسيس هيئة فرعية لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي، لم يحدث شيء في ذلك الصدد. بل تثير الحالة الراهنة مزيداً من القلق نظراً إلى أن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد تعهدت بتنفيذ هذا العمل بالتحديد منذ أقل من عام، في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ولذلك يكرر وفد جنوب أفريقيا دعوته لمؤتمر نزع السلاح كي ينشئ فوراً هيئة فرعية لمعالجة موضوع نزع السلاح النووي.

ولم تكف جنوب أفريقيا، منذ أن أصبحت عضواً في المؤتمر، عن الإعراب بانتظام عن معارضتها للمواقف المؤيدة لإطالة الأمد، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسألة نزع السلاح النووي. وتستتير جهود جنوب أفريقيا في ذلك الصدد بتجارها الوطنية في مجال تعقيدات المسائل السياسية والمالية والتقنية المحيطة بإعداد برنامج للقضاء على الأسلحة النووية بصورة يمكن التحقق منها، وضرورة اتخاذ نهج تقدمي ومنهجي تجاه نزع السلاح النووي. وتستتير كذلك باقتناعها بأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب الاستناد إلى صك عالمي ملزم قانوناً ومبرم عبر التفاوض المتعدد الأطراف لحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية، وتدمير تلك الأسلحة (بإبرام اتفاقية للأسلحة النووية مثلاً)، أو الاستناد إلى مجموعة من الصكوك التي يعضد بعضها بعضاً.

وقال المتحدث إن وفده كان قد قدم بالفعل، في عام ١٩٩٨، مشروع مقرر وتكليف من أجل إنشاء لجنة مخصصة معنية بترع السلاح النووي "للتداول بشأن اتخاذ خطوات عملية لبذل جهود منهجية ومطرودة من أجل القضاء على الأسلحة النووية، علاوة على تحديد إمكانية وموعد اتخاذ خطوة واحدة أو أكثر من هذه الخطوات تجاه المفاوضات في المؤتمر". ومن المؤسف أن هذا النص التوفيقي الواقعي والقابل للتطبيق، وغيره من الصيغ الأخرى البناءة المقترحة من قبل مختلف أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء تلك الهيئة الفرعية، قوبلت بالرفض طوال الوقت.

وفي حلقة دراسية دولية عقدت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في بوينس آيرس، الأرجنتين، ذكر السيد سيرجيو ديوارتي، الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الحضور بكتاب السيدة ألفا ميردال، الصادر في عام ١٩٧٦، بعنوان *لعبة نزع السلاح*، الذي تضمنته تقييمها لطرائق أداء المشاركين في لعبة نزع السلاح خلال فترة الحرب الباردة، حيث قالت: "يقدم كلا الطرفين مقترحات بشأن اتفاق لترع السلاح، تكون في كثير من الأحيان قابلة للتسويق، لكنهما يحرصان دوماً على أن تتضمن تلك المقترحات شروطاً غير مقبولة للطرف الآخر. وهذه هي الطريقة التي كانت وستظل تؤدي إلى نسف جهود نزع سلاح بشكل مستمر".

ويستدعي الاستماع إلى المناقشة التي ظلت دائرة في مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الأربعة عشرة الماضية، بشأن ما يسمى برنامج عمل شامل ومتوازن، التساؤل عما إذا كان أي شيء قد تغير بالفعل منذ نهاية الحرب الباردة.

وقال المتحدث إن ما يراه وفد بلده بوضوح هو أن الأنظمة التي يعمل بموجبها مؤتمر نزع السلاح توفر ضمانات كافية لحماية المصالح الأمنية لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر، مع السماح لهم بمعالجة شواغلهم الأمنية الجماعية. وما يبدو مفقوداً هو فهم البيئة الأمنية الدولية الراهنة، إلى جانب الالتزام السياسي بشأن التكيف مع هذا الواقع الجديد. وظلت جنوب أفريقيا تقول باستمرار إن الشواغل الأمنية الجماعية لأعضاء مؤتمر نزع السلاح تتطلب حلولاً جماعية، لا تراعى فيها فقط الاحتياجات الأمنية الفردية للأطراف التي لا تزال في موقع القوة في نظام دولي غير متكافئ، بل وتتجسد فيها أيضاً المصالح الأمنية المشتركة لأعضاء المؤتمر.

وفي الختام، أعرب المتحدث عن استعداد وفد بلده للعمل مع الحاضرين، ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومع مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني، بهدف توفير الدعم لإحراز تقدم جوهري تجاه أهداف نزع السلاح النووي التي مضى عليها زمن طويل.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أعرب عن رغبته، مثل الآخرين الذين سبقوه في الحديث، في التوجه بالتهنئة إلى الرئيس على توليه زمام مؤتمر نزع السلاح. وأعرب عن اعتقاده وفد بلده بأن المؤتمر سيحقق نجاحات في المداولات في ظل قيادته الرشيدة. وأكد في ذلك الصدد، دعم وفد بلده الكامل للرئيس في أداء مهامه.

وأعرب عن رغبته في أن يؤكد من جديد التزام إندونيسيا بتحقيق النزاع الكامل للسلاح النووي، الذي ما زال يمثل أكبر أولوياتها. وأكد تعاون وفد بلده ومساهمته من أجل تحقيق ذلك الهدف. وكما تخلت إندونيسيا عن خيار بناء الأسلحة النووية، فهي تتمسك بوجوب إزالة تلك الأسلحة مرة واحدة وإلى الأبد.

وقد تحقق بعض النجاح فيما يتعلق باحتواء جهود عدم الانتشار للتوسع في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. لكن ذلك النجاح لا يوازي وتيرة التقدم تجاه نزع السلاح. ومن الضروري أن تتوازي مسيرة الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار مع مسيرة الجهود الرامية إلى نزع السلاح. ولا شك في أن الحقيقة التي لا مرأى فيها هي أن عدم انتشار الأسلحة النووية لن يكون فعالاً بينما هنالك بلدان ما زالت تحتفظ بأسلحتها النووية. وستستمر مخاطر الانتشار ما بقيت تلك الأسلحة. وتشكل حيازة أية دولة للأسلحة النووية حافزاً مستمراً للآخرين كي يسعوا للحصول عليها. والسعي إلى امتلاك الأسلحة النووية هو السبب المبرر لإنشاء مؤتمر نزع السلاح. ومن المؤسف أن هذه الهيئة ظلت في حالة جمود لأكثر من عشر سنوات.

وأعرب المتحدث عن رغبته في أن يشير في ذلك الصدد، إلى أن أول قرار اتخذته الأمم المتحدة وهو قرار الجمعية العامة الذي اتخذ بالإجماع في عام ١٩٤٦، قد دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية. وأعرب عن رغبته في الإشارة أيضاً إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، التي تمنح الأولوية القصوى لهدف نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، ذكرت محكمة العدل الدولية، في فتوى أصدرتها في عام ١٩٩٦، أنه "من الواجب السعي بنية صادقة إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى تحقيق نزع السلاح النووي في جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة". وأكد إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، من جديد أيضاً التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن "تسعى جاهدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية". وأعلنت عقب ذلك خطط كثيرة مثل مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، ومبادرة هوفر، وغيرهما من المبادرات الأخرى التي اقترحت بشأن مسائل متعلقة بترع السلاح النووي والتصورات المتعلقة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

واعتمد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، خطة عمل للمتابعة أعرب فيها عن قلقه العميق بشأن الآثار التي تنجم على الصعيد الإنساني عن أي استخدام للأسلحة النووية، وأكد من جديد ضرورة امتثال جميع الدول، وفي جميع الأوقات، إلى القانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. واتفقت خطة العمل أيضاً على إنشاء هيئة فرعية لمعالجة موضوع الأسلحة النووية. ومن هنا ينبع حرص إندونيسيا على أن ترى اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بهذا الالتزام، وأن ترى، في سياق أوسع، تطبيق مختلف المبادرات والإعلانات والالتزامات التعاهدية المتعلقة بترع السلاح النووي.

وأخيراً، ستواصل إندونيسيا التعاون مع جميع البلدان من أجل تمكين مؤتمر نزع السلاح من بدء مداولاته بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، كي تعالج العناصر الحاسمة من قبيل الإطار الزمني ونزع الشرعية عن الأسلحة النووية وخفض درجة الاستعداد التعبوي

لمنظومات الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية والتحقق وعدم الرجوع عن القرارات، من أجل أن يتحقق بشكل تدريجي وبصورة مطردة الهدف النهائي للقضاء التام على الأسلحة النووية وإيجاد عالم أكثر أمناً للبشرية جمعاء.

**السيد العطاوي (مصر):** أبدى رغبته في أن يبدأ بتهنئة الرئيس على توليه قيادة المؤتمر وأن يؤكد له تعاون وفد بلده الكامل مع رئاسته وجميع الرئاسة الأخرى، خلال دورة عام ٢٠١١، لأنها دورة هامة وينتظر أن يكون لها أثر قوي في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأعرب أيضاً عن رغبته في اغتنام الفرصة للترحيب بسفير جارة مصر العظيمة، إثيوبيا.

وقال إنه من المنطقي أن يبدأ الحاضرون مناقشتهم الموضوعية، في دورة عام ٢٠١١، بموضوع نزع الأسلحة النووية. إذ إن هذه الأسلحة تشكل أكبر تهديد للبشرية، وهي حقيقة اعترفت بها مرجعيتنا النهائية في هذا الصدد، وهي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وقال إنه سيقصر في تعليقاته على ذلك الموضوع.

وأضاف أن مصر قد تشرفت بتولي رئاسة حركة عدم الانحياز، الحركة التي ظلت تصدر على الدوام الجهود الدولية لنزع السلاح. وهي تعطي الأولوية أيضاً لنزع السلاح النووي، وبالتالي فإن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز "يؤكدون ضرورة بدء مفاوضات بشأن برنامج مقسم إلى مراحل لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية".

وقال إن الأساس الذي تستند إليه مطالبة الوفود بالشروع الفوري في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية هو التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بترع أسلحتها النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وهي تستند أيضاً إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، الذي جاء فيه أن "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يعد منافياً بوجه عام لقواعد القانون الدولي المطبق في أوقات النزاع المسلح ولا سيما مبادئ وقواعد القانون الإنساني". وتم التأكيد على ذلك مرة أخرى في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، الذي أعرب عن قلقه العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وأكد ضرورة امتثال جميع الدول، وفي جميع الأوقات، إلى القانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وذلك هو السياق الذي نشأ فيه تصور التوصل إلى اتفاقية للأسلحة النووية تحظر بشكل كامل إنتاج الأسلحة النووية أو حيازتها أو تنلها أو استخدامها. وأعرب المتحدث أيضاً عن تطلع الحاضرين إلى أن تبرم تلك الاتفاقية خلال فترة حياتهم، لأن شبح الأسلحة النووية سيظل يطاردهم إلى أن يتم في نهاية المطاف التخلص من هذه الأسلحة، وهي الأبعث من بين جميع أسلحة الدمار الشامل. وينطبق هذا بقدر أكبر على المناطق الشديدة التوتر مثل الشرق الأوسط؛ ولذلك يعتقد وفد بلده أن عقد مؤتمر من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل خطوة في ذلك الاتجاه.

وقال إن مصر عضو أيضاً في تحالف برنامج العمل الجديد، الذي يوجه جميع جهوده إلى تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وكان له دور فعال في وضع كل من "الخطوات العملية الثلاثة عشرة" في عام ٢٠٠٠، وخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، بما في ذلك البند رقم ٥ البالغ الأهمية. وأعرب المتحدث عن رغبته في أن يذكر الحاضرين بأن كليهما قد حظيتا بقبول جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وأعرب عن موافقة بلده بنفس القدر على الإجراء رقم ٦، الذي اتفقت جميع الدول بموجبه على وجوب أن يؤسس مؤتمر نزع السلاح على الفور هيئة فرعية لمعالجة موضوع نزع السلاح النووي، في السياق الشامل والمتوازن لبرنامج عمل متفق عليه. وأضاف أن الوفود تنتظر من مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب لهذه الدعوة.

وفي الختام، أعرب المتحدث عن رغبته في أن يكرر فقط إحدى مقولات برنامج العمل الجديد الأثيرية، التي أسعده أن يراها منتشرة الآن في جميع البيانات والاستنتاجات، وهي أن: القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، مؤكداً أنها الهدف الذي يسعون من أجله.

**السيد كيتانايلا رومان (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** قال إن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح، ويجب أن يظل كذلك. ويشكل مجرد وجود الأسلحة النووية والمذاهب التي تقر حيازتها واستخدامها تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

وهناك ما يقارب ٢٣ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي في العالم، منها ٧ ٥٦٠ قطعة جاهزة للاستخدام الفوري.

وترفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن مبدأ استخدامها في مذاهبها الأمنية، التي تستند إلى ما يسمى بالردع النووي، والأسوأ من ذلك، هو أنها تخصص الملايين لتمويل تطوير برامج لتحديث الأسلحة النووية.

وقد حذر الزعيم التاريخي للثورة الكويتية، فیدل كاسترو، في عدة مناسبات في الآونة الأخيرة، من الأخطار التي يواجهها العالم بسبب التهديد باستخدام هذه الأسلحة، بما في ذلك خطر نشوب حرب نووية.

وتؤمن كوبا بأن استخدام الأسلحة النووية عمل غير مشروع ومناف تماماً للأخلاق ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف أو في إطار أي مذهب أممي. وسيكون استخدام هذه الأسلحة انتهاكاً صارخاً للمعايير الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية.

وشكلت نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ خطوة إلى الأمام. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تؤدي تلك النتائج إلى الشعور بالرضا والارتياح ما دامت تقل كثيراً عن المطلوب في الوقت الحاضر.

واتضح جلياً في مؤتمر الاستعراض وجود فجوة كبيرة بين الخطب المكررة والنوايا الحسنة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبين الالتزامات والخطوات التي تكون تلك الدول على استعداد للقيام بها على أرض الواقع.

وقد بذلت الوفود كل جهد ممكن من أجل أن تتضمن خطة العمل جدولاً زمنياً لإجراءات محددة بوضوح، وكي يكون عام ٢٠٢٥ هو الموعد النهائي لتحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن المعارضة القوية من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حالت دون التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من أن خطة العمل التي اعتمدت شكلت خطوة في الاتجاه الصحيح، فهي محدودة وغير كافية.

ويجب أن يكون التقدم المتواضع الذي تحقق في مؤتمر استعراض المعاهدة حافزاً على مواصلة العمل من أجل نزع السلاح النووي والتنفيذ الكامل لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي هدفاً قابلاً للتأجيل بشكل مستمر وللتعمية بالشروط.

وأعرب المتحدث عن تأييد كوبا لإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، على سبيل الأولوية، بشأن وضع برنامج لنزع السلاح النووي يفضي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية وحظرها بشكل تام. وينبغي أن يتضمن هذا البرنامج جدولاً زمنياً يتسم بالشفافية ويكون غير قابل للنقض ويمكن التحقق منه وملزم قانوناً.

ويقتضي هذا الأمر أيضاً التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإيقاف تطوير تلك الأسلحة، وسحبها بشكل فوري من أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتعارض كوبا النهج الانتقائي الذي يشجعه البعض، والذي يركز على اتخاذ تدابير لمكافحة الانتشار الأفقي، على حساب الشواغل المتعلقة بالانتشار الرأسي، متجاهلاً أن الهدف الحقيقي هو الحظر التام للأسلحة النووية والقضاء الكامل عليها.

وأعرب المتحدث عن تأييد وفد بلده لحق الدول غير القابل للتصرف في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز.

وأعرب عن رغبته في أن يختتم حديثه قائلاً إن الموارد الهائلة المخصصة حالياً للحفاظ على الأسلحة النووية وهياكلها الأساسية التقنية ينبغي استخدامها لوضع برامج إنمائية ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمن شأن ذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وتؤكد كوبا من جديد التزامها الثابت بالتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية واستعدادها الكامل للعمل من أجل تحويل هذا الأمل إلى حقيقة واقعة للبشرية جمعاء.

**السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** خاطب الرئيس قائلاً إنها المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلده في ظل رئاسته، ومعرباً عن رغبته في الإفصاح عن ارتياح الوفد الشديد لرؤيته في مقعد الرئاسة. وتمنى للرئيس التوفيق وأعرب عن أمل الوفد الصادق في أن يتمكن، بالاشتراك مع زملائه الرؤساء الخمسة الآخرين لذلك العام، من قيادة المؤتمر في طريق العودة إلى العمل وإحراز تقدم حقيقي.

وأعرب عن تأييد النمسا التام للبيان الذي أدلى به ممثل هنغاريا في ذلك اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن رغبته في أن يضيف بعض التعليقات من منظور وطني، قائلاً إن مؤتمر نزع السلاح بدأ دورته لذلك العام بتبادل نشط للآراء، وبالإعراب المتكرر عن أن المؤتمر لم ينشأ من العدم. لكن يبدو في الواقع، أن هناك نوعاً من عدم التواصل بين المؤتمر والتطورات الأوسع نطاقاً في ساحة نزع السلاح وعدم الانتشار.

أولاً، تحقق قبل كل شيء نجاح اتفاق ستارت الجديد. وأعرب المتحدث هنا عن رغبته في أن يهنئ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على إكمال عملية التصديق عليه، قائلاً إنه إنجاز هام، ومن المأمول أن يؤدي إلى المزيد من نزع السلاح النووي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ثانياً، شهدت الوفود نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ في اعتماد خطة عمل لنزع السلاح النووي. وهي خطة عمل تشتمل على بعض أحكام طويلة الأجل ومثيرة للاهتمام، ولها تأثير في الوقت الراهن. فعلى سبيل المثال، جرى الإفصاح بوضوح للمرة الأولى عن أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو الهدف المشترك الذي تشده الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من عملية نزع السلاح. ويمثل الاعتراف بالعواقب الوخيمة على الصعيد الإنساني لأي استخدام للأسلحة النووية، والاعتراف بضرورة الامتثال للقانون الدولي، خطوة هامة تجاه نزع الشرعية عن الأسلحة النووية. وتأمل النمسا أن يتيح ذلك إمكانية اتباع نهج إنساني تجاه نزع السلاح النووي. وقد تعهدت جميع الدول، في الإجراء رقم ١، بالعمل على تنفيذ السياسات التي تتوافق تماماً مع هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقال المتحدث إنه يدرك أنها لغة برنامجية، لكن ينبغي أن توضح أن أية قرارات متعلقة بسياسات جديدة، بما في ذلك تحديث الترسانات مثلاً، يجب أن تتسق مع ذلك الهدف.

وهناك أيضاً الإجراء رقم ٥، الذي يتوخى أن تجتمع الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما بينها من أجل مناقشة كيفية مواصلة نزع السلاح النووي. وكان التصور من وراء هذا الإجراء هو أن يتمخض عن إحراز تقدم في المستقبل. وهو يستند إلى الاعتراف بأنه لن يحرز تقدم في نزع السلاح النووي دون مشاركة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، لكن هذه الدول تحتاج إلى قدر أكبر بكثير من الثقة المتبادلة. ويتطلب ذلك أن تعجل هذه الدول ببدء مناقشة المسائل العامة، والقضايا الهامة المتعلقة بالمذاهب والحد من المخاطر والحالة

التعبوية وإلغاء حالة التأهب، وما إلى ذلك. ويمكن أن يكون هذا العمل مثمراً أيضاً إذا نفذته تلك الدول فيما بينها. غير أن الإجراء رقم ٥ يهدف أيضاً إلى تذكير الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لا تفعل ذلك من أجل مصالحها الذاتية فقط. فهي، مع ذلك، قد قبلت التزاماً قانونياً بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ويجب أن تأخذ في الحسبان المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بإحراز تقدم في نزع السلاح النووي. ولهذا السبب يجب أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية تقارير عن مشاركتها في ذلك العمل إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في عام ٢٠١٤. وسيكون هذا بطبيعة الحال موعداً نهائياً ووسيلة لقياس التقدم المحرز قبل انعقاد مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

ولم تغفل خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ عن مؤتمر نزع السلاح. إذ يدعو الإجراء رقم ٦ إلى إنشاء هيئة فرعية للتعامل مع نزع السلاح النووي؛ ويدعو الإجراء رقم ٧ إلى بدء المناقشات بشأن الضمانات الأمنية؛ ويدعو الإجراء رقم ١٥ إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. ويتضح بذلك أن هناك مناخ إيجابي عام من أجل نزع السلاح النووي. وقد أحرز بعض النجاح مؤخراً. ولا يخفى أن هناك أملاً في أن يكون لمؤتمر نزع السلاح إسهام أيضاً. وعلى مدى سنوات كانت هناك أفكار أيضاً بشأن ما يمكن أن يقوم به مؤتمر نزع السلاح من عمل. ومع ذلك، هل سينجز مؤتمر نزع السلاح عمله هذا؟

وقال المتحدث إنه لا يحتاج إلى تذكير الرئيس بمدى خيبة الأمل التي أصابت النمسا جراء عدم فعالية مؤتمر نزع السلاح بعد كل هذه السنوات - برغم ما حظي به من احترام. وقال إن وزير الخارجية، سبنديغر، قد حذر، في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من مغبة أفول نجم مؤتمر نزع السلاح. وأضاف أنه يدرك أن عدداً كبيراً من زملائه الحاضرين في تلك القاعة يشاطرونه ذلك القلق. والواقع، فيما يبدو، هو أن الكثيرين ما عادوا يؤمنون بأن مؤتمر نزع السلاح سيكون قادراً على الإسهام في إحراز تقدم تجاه نزع السلاح النووي من تلقاء نفسه. ويعتقد البعض أن ذلك سيتطلب وقوع حادثة نووية؛ ويؤمن البعض الآخر بأنه لن يرى السلاح النووي يترع إلا إذا استحدث نوع جديد من الأسلحة بحيث يصبح السلاح النووي عديم الفائدة. وتساءل المتحدث عما إذا كان ذلك هو ما آل إليه حال المؤتمر حقاً؟ وأضاف أن هناك قناعة بأن نظام الأمن الدولي الحالي، الذي يتجسد في منظمات مثل مؤتمر نزع السلاح، ضمن أطراف أخرى، سيكفل بقاء توازن القوى ثابتاً في وضعه الحالي.

لكن العالم قد تغير منذ إنشاء هذا النظام، بل لا يزال يشهد تغيرات أشد عمقاً، مما يزيد تراكم الضغوط على تلك النظم وعلى المنظمات التي يجبها الناس. وهي منظمات لا مناص لهم من أن يحبوها حقاً. وما السبب في ذلك سوى أنه لولا وجودها لما اجتمع



الحاضرون عاماً بعد عام، ليؤدوا أدوارهم في اللعبة بإخلاص من خلال البيانات والشكاوى والمقترحات وإعداد مشاريع القرارات واعتماد التقارير دون أن يغيروا شيئاً. ومع ذلك، يظل العالم يتغير من جميع الاتجاهات. وقد تغيرت الساحة السياسية؛ وتبدلت البيئة الأمنية التي تعيش فيها الشعوب؛ وازدادت تطلعات الجماهير؛ وظهر القلق من أن المنظمات ستعجز عن تحقيق الأمن الذي أنشئت من أجله.

ويبدو أن هناك خياران لا ثالث لهما في الأجل الطويل: التكيف أو الفناء. وهذا من البديهيات وفق نظرية داروين. فإذا تغيرت البيئة التي يعيش فيها الإنسان وجب عليه أن يتحور من أجل البقاء على قيد الحياة. وإذا لم يتفاعل نظام الأمن النووي القائم مع التطورات، أو إذا لم يتكيف معها، فهو يخاطر بأن يصير عديم الفائدة. وقد شاهد الناس ذلك في مجال الأسلحة التقليدية. فعندما تكرر فشل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة التقليدية) في التكيف، طرأت جميع التطورات الجديدة المثيرة للاهتمام في ذلك المجال خارج إطارها، مثل: عملية أوتأوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، وعملية أوصلو لحظر الذخائر العنقودية.

والحالة مختلفة تماماً في مجال الأمن النووي بطبيعة الحال، لكن هنا أيضاً توجد مؤسسات شديدة الركود ولا تريد أن تواكب المتغيرات. وإذا لم يتكيف النظام، فسيجبر في نهاية المطاف على التنحي لصالح نظام جديد يستجيب بطريقة أفضل لمتغيرات الواقع الجديد، ويستطيع أن يفي بالتطلعات. وأعرب المتحدث عن أمله الصادق في أن تؤدي مثل هذه التطورات إلى نشوء نظام جديد يفرض حظراً على الأسلحة النووية عوضاً عن نظام يتيح إمكانية حيازتها للجميع.

وأضاف أنه يتعين على أعضاء المؤتمر التقدم بأفكار جديدة، إن أرادوا الحفاظ على تلك المنظمات والمؤسسات، قائلاً إنه توجد أفكار جيدة جداً بشأن تعزيز نزع السلاح النووي، في جنيف. وقال إن النمسا يحدها أمل صادق في أن تُستغل تلك الأفكار. وأضاف أنه يتعين النظر في مسألة التعاون على نحو أوثق مع المجتمع المدني، الذي يطالب بحقه في أداء دور أكبر في مجال شؤون الأمن السياسي. وأضاف إنه يكفي إلقاء نظرة على الأحداث السياسية الراهنة. وأنه إذا لم يسع المؤتمر إلى التواصل مع المجتمع المدني، فسيسعى المجتمع المدني إلى التواصل معه. ولأغراض تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، وبناء على مبادرة وزير الخارجية، سبنديغر، تؤيد النمسا إنشاء مركز لتركع السلاح وعدم الانتشار في فيينا. وسيفتح هذا المركز في نهاية الشهر الجاري، وتأمل النمسا في أن يسهم في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وأضاف أنه يدرك أن الوقت المتاح له محدود، ولذلك سيقول ببساطة إن الحاضرين يعرفون مدى تأييد النمسا لمسألة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأعرب عن اتفاقه مع الآراء التي أعرب البعض عنها، مثل سويسرا في ذلك الصباح، والتي يمكن تحقيقها على أفضل

وجه من خلال فرض حظر قانوني، وبالتخلص تدريجياً وبصورة منهجية من تلك الأسلحة. وقال إن النمسا ستشارك في جميع المؤسسات والعمليات التي من شأنها الإسهام بشكل بناء في تحقيق ذلك الهدف.

وأعرب عن رغبته في أن يشير في ذلك السياق، إلى مقترح الأمين العام للأمم المتحدة ذي الخمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي. وأضاف أن النمسا تؤيد رؤية الأمين العام ومقترحه تأييداً تاماً، لأنهما يتضمنان فكرة إبرام اتفاقية للأسلحة النووية أو اتفاق إطارى بشأن صكوك يعزز بعضها بعضاً. وقال إن الأمين العام تحدث في الأسبوع السابق مؤيداً العمل في إطار مؤتمر نزع السلاح. وأعرب عن رغبته في اغتنام تلك الفرصة للإشادة بالأمين العام على مشاركته الشخصية وتولييه القيادة، قائلاً إنه سيحتاج مع ذلك إلى أن يجذو الناس حذوه، كي يؤدي دوره القيادي بنجاح. ويتطلب ذلك مساهمات نشطة من جانب جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وما يحتاج إليه المؤتمر هو، على حد تعبير وزير الخارجية سبنديغر، "تفاعل متسلسل من الخطوات تجاه نزع السلاح". وأعرب المتحدث عن الأمل في أن تؤدي الجهود النشطة التي تبذلها الدول والمجتمع المدني إلى سلسلة من ردود الفعل الشبيهة بذلك وإلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، في نهاية المطاف.

**السيد غيتاهون (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** خاطب الرئيس قائلاً إنه يرغب في الحديث كي يشكره ويرحب بالزملاء الآخرين والسفراء من مختلف البلدان، الذين أدلوا بعبارات الترحيب. وقال إنه يود فقط أن يؤكد سعادته لقدمه للمشاركة في مؤتمر نزع السلاح في وقت يعمل فيه المؤتمر على إعادة تأكيد الدور الحيوي الذي يؤديه، بوصفه منتدى لإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

وأعرب عن رغبته في أن يضيف فقط كلمة أو كلمتين، هما أن إثيوبيا تؤيد، بطبيعة الحال، إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأنها طرف في معاهدة بليندايا التي تجعل من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وستعاون مع الرئيس ورفاقه في سعيهم إلى اعتماد برنامج عمل. وهي ستشارك في عمل مؤتمر نزع السلاح مسترشدة بالقرارات الصادرة عن حركة عدم الانحياز، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعرب عن أمله في أن يكون تبادل الآراء الذي جرى بشأن نزع السلاح النووي قد أتى أكله. وأكد ترحيبه بالمراجع، سواء كانت ثنائية، عن طريق المنسقين الإقليميين، أو عبر الرؤساء الآخرين للدورة؛ وأنه يتطلع بلا شك إلى الخطوات المقبلة، بعد أن ناقش المؤتمر المسائل الأساسية الأربعة.

وأعلن بذلك اختتام العمل لذلك اليوم، قائلاً إن الجلسة العامة القادمة قد تقرر عقدها يوم الخميس، ٣ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.